

**تعدد صيغ التعبير عن الطلب وهيئاته التركيبية**  
**دراسة فى علم اللغة التطبيقى وتعليم اللغة**

**د/ممدوح عبد الرحمن الرّمّالى**

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دارالعلوم - جامعة المنيا

رقم الإيداع

٩٣٨٩ / ٢٠٠٢ م

## ١- [أ]- أهداف البحث:

[١] يهدف هذا البحث إلى بيان أن المعنى الواحد في العربية يمكن التعبير عنه بصور أو هيئات تركيبية متعددة ، يمكن أن تفيد في ميدان تعليم اللغة ؛ وذلك لأن كتب النحو واللغة اعتادت أن تقدم المكون الواحد من مكونات اللغة في باب واحد ، وصنفت هذه الكتب على هذا الأساس ، ناهينا بأن هناك كتباً ألفت على أساس القسم الواحد من أقسام الكلم كـ " كتب الأفعال " بأنواعها ، وكتب حروف المعاني بأنواعها ، وكذا الكتب التي صنفت على أساس الفصائل النحوية والصرفية كـ " كتب المذكر والمؤنث \* " .

[٢] إن صور استعمال صيغ الطلب في ضوء نظرية البدائل الأسلوبية تصادم نتائج البحث اللغوي المقارن ، وما قرره المستشرقون بخصوص أقدم صيغ الفعل استعمالاً في العربية وما تفرع منه من الصيغ الأخرى .

[٣] إن المسألة التي تعرض هنا ، هي أن الكفاية اللغوية أي معرفة متكلم اللغة ، بصورة ضمنية بقواعد تركيب الكلام وتنسيق الكلمات وتوافقها في السياق الكلامي هي ، في الظاهر ، غير محسوسة وغير خاضعة مباشرة للتجربة العلمية .

[٤] إنه بالإمكان دراسة اللغة من خلال ما ينتجه الإنسان من جملها ؛ وذلك لأن اللغة لا تقوم من غير وجود الإنسان الذي يتكلمها وهي تعكس ، من ثم عند استعمالها ظواهر قواعدية ونفسية واجتماعية متنوعة . ومع ذلك تبقى اللغة الواحدة نظاماً من الرموز مشتركاً بين جميع متكلميها يتواصلون من خلاله بصورة طبيعية ، فالمسألة العلمية ، هنا ، هي في تحديد الكفاية اللغوية وفق الظواهر القواعدية والنفسية والاجتماعية \* \* " .

[٥] قد تقوى العرب المعنى وتبالغ فيه وتتبع لذلك طرائق متعددة تعد في المنظور الحديث بدائل تعبيرية .

[٦] كثيرٌ ما تستعدد الصور التعبيرية للمعنى الواحد ويكون لكل صورة معنى يختلف عن معنى الصورة الأخرى مع اشتراكهما فى المعنى العام فتكون للمعنى العام ، مساحة واسعة تملؤه تعبيرات متعددة .

[٧] إن مراعاة المقام بكل ظروفه وملابساته ينبغى أن تؤخذ مبدأ من مبادئ التقعيد لطرق التعبير عن صيغ مبحث الطلب ووسائله .

#### [ب] موضوع البحث:

العرف اللغوى يقضى بأن يكون لكل أسلوب معنى يستقل به ولا يشاركه فيه سواه ، وهذا ما اتفق عليه أصحاب النظرية التوليدية ، حيث يذهبون إلى أن أى تركيبين لغويين مختلفين إنما ينتجان معنيين مختلفين ، ومن ثم أسلوبين مختلفين <sup>(١)</sup> ، وعليه فليس هناك أسلوبان - أو أكثر - يؤديان المعنى نفسه ، وبناء على هذا فكل تغيير لغوى Linguistic Change يترتب عليه تغيير دلالى طبقاً للظروف المحيطة بعملية الكلام .

يشمل المحور التركيبى كثيراً من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية ، والتضام ، والتعددية ، والربط ، وغيرها من العلاقات وهناك تشابه واختلاف بين التعاقب والتضام ، أما التشابه فكلاهما ظاهرتان تتدرجان داخل المنظومة اللغوية ، لكن التعاقب يُعدُّ أحد مظاهر المحور التقليبي أو التبادلى فى اللغة .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فيختص بالتبادل بين الكلمات ، وتعد الصيغ الدالة على الطلب فى العربية إحدى صور المحور التقليبي أو التبادلى .  
ورأى " انكفست " أن أنماط الاختيار أربعة : استبدالية ، ونحوية ، وأسلوبية ، وغير أسلوبية .

وللسياق دور جوهري فى تحديد السمات اللغوية ، وهو هنا السياق اللغوى الذى حدد له مقاييس ثلاثة هى : الحقل ( Field ) الذى يربط الخطاب بموضوعه ، وحالة الخطاب ( Mode ) وفحوى الخطاب ( Tenor ) ، وتعد علاقته بالخاصة الأسلوبية دافعاً أو باعثاً على رصدها لكشف قصد المنشئ من توظيفها .

ومن التصورات التى يُبَيِّرُها البحث اللغوى ؛ لأنها تمس النظام اللغوى الذى يتيح للمنشئ جميع إمكاناته ليختار منها ما يشاء ، تصور الأسلوب على أنه اختيار واع من المؤلف بين مجموعة من البدائل والإمكانات ، ويتفق هذا التصور والتمييز بين اللغة والكلام فى علم اللغة (٢) ؛ إذ إن الأسلوب بوصفه ظاهرة كلامية يرتبط بالنظام الذى يحتوى ذخيرة من الاحتمالات ، ويرفض هذا التصور ما طرح فى أسلوبية الانحراف ، ويحدد - دفعاً لنهج الأخير - مجال الأسلوب بأنه يؤدي فى الوصف اللغوى الدور الذى أدته شواهد الخروج على القواعد .

وبطبيعة الحال ثمة أنواع تتضوى تحت مقولة " الطلب " ؛ وذلك مثل "الدعاء" ، و " الالتماس " و " الرجاء " ، و " النداء " ، و " الأمر " ، و " النهى " . وتخرج صيغة الأمر عن معناها الحقيقى إلى معان أخرى تفهم من السياق منها : الدعاء ، والتسوية ، والإباحة ، والتخيير والالتماس ، والتهديد ، والتعجيز ، والإهانة ، والإرشاد ، والامتنان .

وقد يترخص فى " الصيغة " أو البنية " ويكون ذلك لأداء معنى خاص فى التركيب الذى جاءت فيه الصيغة التى خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها .

#### [ج] مشكلة البحث :

من مشكلات هذا البحث وأسبابها أن النحاة أخضعوا قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل ، ولما كانت لديهم بعض الأدوات التى تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها ، وكانت لديهم عوامل ضعيفة وعوامل قوية تستطيع العمل ، حيث وضعت مما دفعهم إلى افتراض الأساليب ، ولا يعنيه إن كان ذلك يتحقق فى الواقع أولاً . حتى إن جاءت النصوص اللغوية بالبدائل التى ينبغى أن تكون مدار الاعتماد فى التقعيد ، حاولوا التماس التخريج والتأويل لها ، حتى تبقى العوامل مصونة كما هى فى النظام النحوى .

إذ رأى بعض النحاة أن المندى نصب بحرف النداء ، ورأى غير هؤلاء أن حروف النداء أسماء أفعال ، فليس فى رأيهم فعل مقدر ، ورأى السيرافى أن

أداة النداء حرف تنبيه (٣) ، وهم في هذا الاختلاف يقدرّون عوامل ويختلفون في التقدير والتأويل (٤) ؛ إذ إن النداء في جميع أحواله يعد طلباً لكن مسألة التقدير تفصل بين نوعين من الأساليب أحدهما يعد إنشائياً حالة استعمال أداة النداء ، أما عند تقدير الفعل " أدعو " فإن الأسلوب يصبح خبرياً غير أن الحالتين تعدان طلباً.

وقد اتخذت مسألة البدائل في الأساليب اتجاهاً تاريخياً استناداً إلى بعض آثار المنهج المقارن ؛ إذ ليست هناك أدلة أو وثائق تاريخية على أية صيغ الأفعال كانت أقدم استعمالاً ، ولكن ذهبت بعض الدراسات إلى أن الأمر أقدمها ، ويبدو أن ذلك راجع إلى قضية الأصلية والفرعية ، فالأمر وهو أقل الأفعال حروفاً وقد يكون حرفاً واحداً مثل " ق - ع - ف " التي أصلها " اوف - اوع - اوف " ، فجعلوا الأصل هو الأقدم ولكن هل كانت أسماء الأفعال التي تستعمل بدائل لصيغ الأفعال صرخات انفعالية قبل أن تتطور اللغة وتتشكل إلى أفعال وأسماء وتحظى بالتصرف والخضوع لنظام شامل صوتي صرفي نحوي دلالي ؟

وفي هذا الإطار رفض د/ مهدي المخزومي والدكتور / إبراهيم السامرائي رأى المستشرقون كراوس وولفنسون<sup>(٥)</sup> القائل إن صيغة الأمر هي الأصل ، فقال المخزومي : " أكبر الظن أن ليس هناك من دليل يؤيد هذا الزعم " (٦) .

وقال السامرائي : " أما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التاريخية ما يعينهم على الأخذ بشيء مهم في هذه المسألة ، فقد ذكر نفر من الباحثين المستشرقين أن فعل الأمر يمكن أن يكون الأصل القديم للفعل في العربية ، وهذا الرأي لا يختلف عن آراء الأقدمين في هذه المسألة التاريخية التي تفتقر إلى الدليل اللغوي " (٧) .

وأما فؤاد ترزى فيرى أن تحديد صيغة الفعل التي اشتقت منها الصيغ الأخرى " موضوع مصير غامض ... يعتمد على الحدس والتخمين أكثر مما يعتمد على الحقائق اليقينية " (٨) .

يذهب الدكتور / إسرائيل ولفنسون مع المستشرقين في أنه يصعب تحديد أية صيغ الفعل هي الأصل ، ولكن افترض المستشرقون اعتماداً على المنهج

التاريخي المقارن أن هذه الصيغ استعمل كل منها منفرداً في حقبة معينة كأن يرد استعمال الأمر في حقبة ثم يرد استعمال المضارع في حقبة أخرى ، ويبدو أن هذه النظرة متأثرة بنظرية التطور التي تقسم الكائنات إلى حقب ، لكن أسماء الأفعال استعملت للدلالة على صيغ الأفعال ، وأزمنتها جميعاً الماضي والمضارع والأمر فهل كانت أسماء الأفعال سائدة في الاستعمال قبل هذا التصنيف والتصريف في الأزمنة وفقاً لرأى ولفنسون ؟

لكن الذى لا شك فيه أن بدائل صيغ الطلب من أفعال ومصادر وأسماء أفعال وغيرها استعملت في نصوص أنشئت متعاصرة وفي عهود متقاربة ، بل ترد هذه البدائل في نص واحد .

#### [د] وسائل المعالجة :

تتمثل وسائل المعالجة في عد أشكال المباني وقوانينها هي النظام اللغوى عند كل جماعة لغوية ، فهي تمثل خصائص لغتها ، وإذا كانت تلك القوانين قيوداً على حرية المتكلم في التعبير عن فكره ، فهي موضوعة لخدمته وإعانتته على غايته ، وهي البيان والوضوح .

فاختلاف المباني وتنوعها هو نظام من البدائل تؤدي معاني محدودة بطرق مختلفة تتناسب مع المباني أى أن تعدد المبني هو دلالة على تعدد الأسلوب وطريقة التعبير ، فالمباني رموز طرق التعبير ، أما عمل النحاة فهو التجريد وصوغ عدد محدود من القواعد يضم في إطاره عدداً كبيراً من المباني ، فالطلب اصطلاح واحد لكنه يضم طائفة من المباني تتعدد بتعدد طرق التعبير عن الأمر ودرجاته سواء بالتلطف أو المبالغة أو التناسب .

ومقولة الطلب يندرج تحتها الدوال التالية : الاستفهام ، والسؤال ، والدعاء ، والالتماس ، والرجاء ، والنداء ، والأمر ، والنهي .

كما أن استعمال الأفعال تعد صورة أخرى لصيغ الطلب ووظيفته ودلالته ، وتتوب أسماء الأفعال عن " فعل الأمر " ولذلك يرى النحاة أن الأسماء التي سموا بها الأفعال نحو " تراك زيداً " بمعنى اترك زيداً ، وحذار عمراً بمعنى احذر عمراً

، ونزال بمعنى انزل ، ونظار بمعنى انظر <sup>(٩)</sup> . وهذا التحويل عند النحاة علة لبناء تلك الأسماء فيما كان منها على وزن فعال <sup>(١٠)</sup> وكلمة ( رويد ) فى قول مالك بن خالد الهذلى :

رويداً علياً جد ما ثدى أمهم إيلينا ، ولكن بعضهم متماين <sup>(١١)</sup>

اسم للفعل ، كأنه قال : أرود علياً ، أى أمهل عليا .. وهى مبنية على الفتح ، لا يدخلها التنوين لأجل البناء ، ولا تضاف " <sup>(١٢)</sup> .

وكما يكون اللفظ المتضمن للمعنى الإنشائي حرفاً أو اسماً يكون فعلاً أيضاً ، وذلك كفعل الأمر ، فإنه لدلالته على الطلب بصيغته متضمن لمعنى جزئى يؤدى بالحرف ، ولذلك بنى . إن الحرف الموضوع للدلالة على الطلب هو لام الطلب ، التى تسمى أيضاً لام الأمر .

وهناك ألفاظ أخرى دلت على الطلب ، وهى مع ذلك لم تثب ، وذلك نحو : ضرباً زيداً ، أى كل مصدر نائب عن فعل الأمر .

## ٢- [أ] التعبير بالفعل والأدوات:

يعنى البلاغيون بالإنشاء الطلبى ما يستلزم مطلوباً ليس حاصلاً وقت الطلب ، وبالإنشاء غير الطلبى ما لا يستلزم مطلوباً ليس حاصلاً وقت الطلب ؛ ولأن أكثره فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء .

ووجه النحويون عناية خاصة إلى معظم أنواع هذا القسم فى مختلف أبواب النحو ، بل عقدوا لبعضه أبواباً خاصة .

وقسموا الإنشاء الطلبى إلى تسعة أقسام : أمر ، ونهى ، واستفهام ، ودعاء ، وعرض ، وتحضيض ، وتمن ، وترج ، ونداء .

فالأمر هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى ، حقيقة أو ادعاءً ، أى سواء أكان الطالب أعلى فى واقع الأمر ، أم مدّعياً لذلك ، وللأمر صيغ أربع :

١- فعل الأمر ، كقوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾

٢- المضارع المقرون بلام الطلب ، وهى التى تسمى بلام الأمر ، كقوله تعالى :  
﴿ فليمددْ بسببِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ ﴾ (١٤).

٣- اسم فعل الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (١٥) ، وقولك : نزال يا زيد.

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر نحو قوله تعالى : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ (١٦) .

والأصل فى الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب ، وقد يأتى  
لمعان آخر على سبيل المجاز ، تفهم من المقام ، ومنها :

الالتماس ، كقولك لمساويك : افعل كذا .

والدعاء ، نحو : ربنا اغفر لنا ذنوبنا .

والتمنى ، كما أنشدوا :

يا لَيْلُ طُلْ يا نَوْمُ زِلْ يا صَبْحُ قَفْ لا تَطْلُعْ

والتعجيز ، نحو : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ (١٧) .

والتهديد ، نحو : ﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (١٨) .

والتحقير ، نحو : ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ (١٩) .

والتسوية ، نحو : ﴿ اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ (٢٠) .

والإباحة ، نحو : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (٢١) .

والامتنان ، نحو : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ﴾ (٢٢) .

والأمر يعد الصيغة المباشرة للطلب خصوصاً أنه قد لا يحتاج فى غالب  
الأحيان إلى أدوات لتحقيق المطلوب غير أن صيغته وما يطرأ عليه من تغيير هو  
الذى يجعلها مؤهلة لهذا الطلب ، هذا فى عرف النحويين الذين يعدونه متصرفاً إما  
عن صيغة الماضى أو المضارع ، أما الدراسات المقارنة فقد كان لها رأى آخر ،  
فقد عدته أصل صيغ الفعل ، وربما كان هذا صحيحاً من الوجهة النظرية ؛ لأن  
الأمر يتطلب حواراً بين متكلم ومخاطب وهذا أقرب إلى واقع المنطق ، لكنه ربما  
لا يكون أقرب إلى واقع الاستعمال .



الأمر مثال أو صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، وحكم آخره حكم المجزوم<sup>(٢٣)</sup> ، في حذف الحركة وبنائه على السكون وفي حذف حرف العلة والنون .

فإن كان ما بعد حرف المضارعة المفتوح حرف ساكن وجب إدخال همزة الوصل في أول الفعل توصلًا إلى النطق بالساكن ، بعد حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس الأمر بالخبر ، ولأنه غير ممكن الابتداء بالساكن في الطاقة فضلاً عن القياس ، فجاء بالهمزة ، فقالوا : انطلق ، اضرب ، اقتل ... وأصل حركة همزة الوصل الكسرة على ما يجب في الساكنين إذا التقيا ، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا بعلّة .

وقد بذل المستشرقون جهوداً في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات السامية فكان كل ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر ، ثم اشتقت منها صيغة المضارع في حالة الإسناد للفاعل أو الضمير فمن " قُمْ ، وَعُدْ ، وَزِدْ ، وَبِعْ " اشتق عندهم " يقوم ، ويعود ، ويزيد ، ويبيع " ، وعلى أن الحروف التي زِيدت في أول الفعل المضارع مثل " الياء ، والتاء ، والنون ، والهمزة " في " يقوم ، وتقوم ، ونقوم ، وأقوم " كانت زيادتها سابقة لزيادة الحروف التي في آخره مثل " الواو ، والنون ، والياء " في " يقومون ، وتقومين ، ويقمن ... إلخ " .

ويرى الدكتور " ولفنسون " أن هذا الرأي لا يدل على أن الفعل مشتق من صيغة الأمر ، بل كل ما يدل عليه أن أقدم صيغة للفعل إنما هي صيغة شبيهة بصيغة الأمر كانت تستعمل للدلالة على جميع استعمالات صيغ الفعل من الماضي والمضارع والأمر ، ثم انتقلت بالتدرج بعد ظهور صيغتي المضارع والماضي لتدل على حدوث الفعل في صيغة الأمر .

وكذلك اعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة ، ويعتقد العلماء أنه في الفترة الماضية التي بين ظهر

المضارع وصيغة الماضي كانت هناك صيغة تدل على معنى اسم الفاعل طوراً وتدل تارة أخرى على معنى اسم المفعول وتدل حيناً آخر على مجرد الصفة .

ودراسات المستشرقين للغات السامية التي أرادوا لها أن تنطبق بالضرورة على العربية تأثرت إلى حد بعيد بنظرية التطور لـ " دارون " التي تقسم الكائنات إلى أقسام أو فصائل من ناحية ، والأزمنة إلى أحقاب من ناحية أخرى ، وتطبق مبدأ السيادة في كل فترة .

وهذا بالطبع أمر افتراضى لا يستند إلى الاستعمالات ؛ لأن هذه الصور جميعاً وغيرها من مصادر ، وأسماء أفعال ، وصور تركيبية أخرى استعملت جميعاً في مقصد دلالى واحد فى فترة زمنية واحدة ، بل تردد عدد غير يسير منها فى نص واحد للدلالة على المعنى الواحد ، وإن كانت هناك فروق دلالية طفيفة قد تخضع فى غالب الأحيان إلى مطابقة السياق الذى يكون فى حالتنا هذه اجتماعياً .

واسم فعل الأمر صورة تعبيرية أخرى لفعل الأمر أو هو أحد الصور التعبيرية لفعل الأمر ، وإذ يؤدى معنى الأمر بصور مختلفة فيكون بفعل الأمر وباسم الفعل وبالمصدر المنصوب والمرفوع وبالفعل الخبرى الدال على الأمر وذلك نحو : " اصبر و لتصبر وصبراً وصبرٌ وصبارٌ وتصبرُ " على هذا الأمر ، وكلها بمعنى ( اصبر ) غير أن لكل أمر معنى ، فـ " صبراً " أقوى من ( اصبر ) للدلالة على الحدث المجرد غير المقرون بزمن ولا بفاعل معين .

و ( صبرٌ ) أقوى من صبراً للدلالة على الثبوت إضافة إلى ما مر ، و ( صبار ) أقوى من ( اصبر ) أيضاً لما فيه من المبالغة فى الأمر ؛ ولأنه لا يسند إلى فاعل بارز فيكون بلفظ واحد للجميع ، قال عبد القاهر : " أصل نزال انزل أنزل انزل ثلاثاً أو أكثر " (٢٤) ، وذكروا أن ( فعال ) أبلغ من المصدر والصفة ، فـ " حماد " أبلغ من " الحمد " و " لكأع " أبلغ من " لكعاء " (٢٥) .

و ( تصبر ) بلفظ الخبر إذا أريد به الأمر يفيد التوكيد والإشعار بأن الفعل جدير بأن يتلقى بالمسارعة فكأنه امتثل فأنت تخبر عن موجود (٢٦) . فالخبر يتنوع على سبيل المثال باعتبار حال المخاطبين إلى : ابتدائى ، وطلبى ، وإنكارى ، وأن

لكل خبر غرضاً خاصاً يقصد منه ، غير أن ألوان الخبر هذه قد تفيد بنظمها معانى أخرى غير منطوق بها .

والتعبير بالخبر فى موضع الإنشاء لأداء أغراض يستعمل فيها الإنشاء أو تخصص فيها الإنشاء ، فيستعار الأسلوب لأجل الدلالة الخاصة كما تستعار الدلالة للأسلوب .

**يقع الخبر موقع الإنشاء لأغراض بلاغية منها :**

[١] التفاؤل مبطل : وفقك الله ، فظاهر الكلام خبر ، ولكن معناه الدعاء ، أى : اللهم وفقه ، والتعبير بالماضى أبلغ ، وقد عدل عن صيغة الأمر إلى الماضى للدلالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً .

[٢] الاحتراز عن صورة الأمر المشعرة بالاستعلاء تأدباً مع المخاطب ، كقول الطالب لأستاذه : ينظر إلى الأستاذ لحظة ، ولو قال : انظر - بالأمر - كان مخللاً بالأدب .

[٣] حمل المخاطب على تحصيل المطلوب كقول الصديق لصديقه : تأتيني غداً ، بدلاً من ( ائتني ) ، فالتعبير بصورة الخبر يحتمل الصدق والكذب ، فلو أن المخاطب لم يحضر للزيارة ألصق بالمتكلم صفة الكذب ، والمخاطب لا يحب ذلك ، فتحمله تلك العبارة بالطف وجه وأرقى على الإتيان .  
ومراعاة المقام بكل ظروفه وملابساته ينبغى أن تؤخذ مبدأ من مبادئ التقعيد لطرق التعبير عن صيغ الطلب ووسائله .

١- ففى قوله تعالى : « **وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا** » (٢٧) .

٢- « **وَلِيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ** » (٢٨) .

٣- « **عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ** » (٢٩) .

٤- « **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً** » (٣٠) .

الآيات السابقة كل منها جملة إنشائية يطلب فيها إنفاذ أمر لم يكن حاصلأً قبل الطلب ، وهذا الأمر يطلب عادة من جهة آمرة أعلى من الجهة المأمورة ،

وهذا ما يعرف بالأمر الحقيقي ، وصيغته كما وردت في الآيات على الترتيب :  
فعل الأمر ، والمضارع المقرون بلام الأمر ، واسم فعل الأمر ، والمصدر النائب  
عن فعل الأمر .

وقد تخرج صيغة الأمر عن هذا المعنى الحقيقي إلى معان أخرى مجازية  
تستفاد من سياق الكلام ، وقرائن الأحوال ، وهي معان كثيرة منها :

[١] الدعاء: وهو الطلب على سبيل التضرع ، ويكون في صيغة الأمر إذا  
صدرت من أدنى إلى أعلى منزلة ، مثل قوله تعالى : ﴿ رب اشرح لي  
صدرى \* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي \* واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي \* يَفْقَهُوا قَوْلِي \*  
واجعل لي وزيراً من أهلي ﴾ (٣١) ، فأفعال الأمر الأربعة في الآية الكريمة  
المراد منها التوجه إلى الله والتضرع إليه والدعاء له .

ومنه قول المتنبي مخاطباً سيف الدولة :

أَزِلْ حَسَدَ الْحَسَادِ عَنِّي بِكَتَبِهِمْ فَأَنْتَ الَّذِي صَيَّرْتَهُمْ لِي حُسُودًا

[٢] التسوية: وتكون في مقام توهم المخاطب فيه رجحان أحد الأمرين على الآخر  
، كقوله تعالى : ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣٢) ،  
فقد يتوهم المخاطب أن الصبر نافع ، فيُدْفَعُ هذا التوهم بالتسوية بين الصبر  
والجزع ، ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ ﴾ (٣٣)  
، فقد يتوهم المخاطب أن الإنفاق طوعاً مقبول فيدفع ذلك بالتسوية بينهما .

[٣] الإباحة : وتكون في مقام توهم المخاطب عدم جواز فعل الشيء ، فيدفع  
التوهم بأنه مباح ولا حرج فيه ، مثل قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى  
يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٣٤) .

فالأمر المراد منه إباحة الأكل والشرب في ليالي رمضان حتى طلوع  
الفجر ، والتعبير بصيغة الأمر في مكان الإباحة للحث على تناول السحور وكأنه  
أمر مرغوب فيه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي  
الْأَرْضِ ﴾ (٣٥) .

[٤] **التخيير** : ويكون فى مقام التخيير بين شيئين أو أشياء ، فيختار بينهما ، كقول بشار :

فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ      مَقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجَانِبَةٌ

والفرق بين التخيير والإباحة : أن التخيير لا يجوز الجمع بين الشيئين ، والإباحة تجوزه ، ففى الإباحة إذن بالفعل وإذن بالترك .

[٥] **الالتماس** : وذلك إذا كانت صيغة الأمر من ند إلى نده ، كقول مالك بن الريب :

فِيَا صَاحِبِي رَحْلِي ، دَنَا الْمَوْتُ فَأَنْزِلَا      بِرَابِيَةٍ إِنِّي مَقِيمٌ لِيَالِيَا

[٦] **التهديد** : ويكون فى مقام عدم الرضا بالمأمور به ، كما فى قوله تعالى :

﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يَكْذِبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ﴾ (٣٦) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَجْعَلُوا لِلَّهِ

أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنْ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (٣٧) .

[٧] **التعجيز** : ويكون فى مقام إظهار عجز من يدعى قدرته على فعل أمر ما ،

وليس فى وسعه ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا مِنْ

عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ (٣٨) ، فالمراد من الأمر

إظهار عجزهم عن الإتيان بمثل سورة من القرآن ؛ لأنه خارج عن طوقهم

، ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٣٩) ، وقوله :

﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا قُلُوبًا مِنْهُمْ أَعْتَدُوا

أَنْفُسَكُمْ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٤٠) .

[٨] **الإهانة والتحقير** : وتكون فى مقام عدم الاعتداد بالمخاطب وقلة المبالاة به ،

كقوله تعالى : ﴿ نَقِ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (٤١) ، فالكافر لا

، ففى الأمر تهكم واستهزاء بمن حاد عن الحق ، وكقوله تعالى :

الْمُنَافِقِينَ بَأْنِ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٤٢) .

[٩] **الإرشاد** : كقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا

رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٤٣) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا

تَثَقَّفْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَارَدَ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ ﴾ (٤٤) .

[١٠] الامتنان ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنَّا رِزْقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ (٤٥) .

الأمر - بليّن - كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَاسَلِمْتُمْ ﴾ (٤٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (٤٧) ، وقوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (٤٨) ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ (٤٩) .

فالاستفهام في كل تلك النصوص ، المراد منه الأمر ( أى : أسلموا ، انتهوا ، أقرضوا ، اذكروا ) وإيراد الأمر بصورة الاستفهام ، فضلاً عما فيه من تعبير مؤدب - لأنك تترك مخاطبك بالخيار بين أن يفعل وألا يفعل - فيه إغراء بالعمل وحث عليه .

#### صيغة الطلب والمقام :

التركيب الطلبى يتكون من ركنين أساسيين هما : الطلب - ثم فعل مضارع يترتب على هذا الطلب .

وعلى التسليم بالأصلية والفرعية عند النحاة فصيغة الأمر فرع عن المضارع ، وفيها يكون الحذف وارداً فيما يبنى على السكون نحو : اضرب ، أو على حذف النون نحو : اضربوا ، أو على حذف حرف العلة ، نحو : اغزْ واخْشِ وارْمِ . ووردت تراكييب طلبية تركت الاستصحاب اللغوى إلى بدائل أخرى لمضارع التركيب الطلبى منها :

الأمر + جملة اسمية .

الأمر + الجملة الاسمية ، المنسوخة بـ " إن " .

الأمر + الجملة الاسمية المنسوخة بـ " لعل " .

الأمر + الحال .

الأمر + المضارع المنصوب .

الأمر + جملة شرط .

- النهى + جملة اسمية .
- النهى + المضارع المنصوب .
- الاستفهام + جملة اسمية .
- الاستفهام + المضارع .
- الاستفهام + جملة شرط .
- دعاء + استفهام .
- ية .

- نداء + أمر .
- نداء + استفهام .
- دعاء + جملة اسمية .

هذه الصورة الأسلوبية المتعددة هي بدائل لمضارع التركيب الطلبى ،  
يؤتى بها للوفاء بأغراض دلالية لا يتمكن التركيب الطلبى فى أصل وضعه من  
الوفاء بها والتعبير عنها (٥٠) .

فالأمر له طريقة رئيسة يؤدى بها وله طرائق أخرى تفضى إليه ، فالطريقة  
الرئيسة التى يؤدى بها معنى الأمر هي ( فعل الأمر ) للمخاطب والفعل المضارع  
المتصل بلام الأمر لأمر غير المخاطب نحو « لينفق ذو سعة من سعته » (٥١) ،  
ونحو « ولنحمل خطاياكم » (٥٢) .

ومن الطرائق الأخرى التى تؤدى معنى الأمر :

- ١- الأمر نحو : صه ، وعليك نفسك ، ونزال .
- ٢- المصادر الدالة على الأمر ويقدر لها فعل أمر محذوف نحو ( صبراً  
جميلاً ) وقوله « فضرب الرقاب » (٥٣) .
- ٣- ما حذف فعله مما يدل على الأمر من غير المصادر ، وذلك نحو ما  
إذا رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت : حديثك ، أو قدم رجل من  
سفر فقلت : حديثك أى : هات ، ونحو ما إذا " رأيت رجلاً يضرب أو

يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت :  
زيداً ، أى أوقع عملك بزيد " ... استغنيت عن ذكر الفعل بعمله (٥٤) .

٤- الإغراء نحو : الصدق الصدق ، وأخاك والإحسان إليه ، ويقدر له فعل  
أمر محذوف نحو : الزم .

٥- ألفاظ تنزل بمنزلة الأمر والنهى نحو : حسبك وكفيك . جاء فى  
(الكتاب) : " (وهذا باب الحروف التى تنزل بمنزلة الأمر والنهى) فمن  
تلك الحروف حسبك وكفيك وشرعك وأشباهها تقول (حسبك ينم الناس)  
ومثل ذلك ( اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثبت عليه ) لأن فيه معنى : ليتق  
الله امرؤ ، وليفعل خيراً " (٥٥) .

٦- الاستفهام وذلك نحو قوله : « **فهل أنتم منتهون** » (٥٦) ، أى انتهوا ،  
وقوله : « **فهل أنتم شاكرون** » (٥٧) ، أى اشكروا ، ونحو ( أين أنت  
من مساعدة أخيك ) أى ساعده . وغير ذلك .

٧- الخبر - وهو ما يقابل الطلب - : وقد يكون ذلك بلفظ دال على الإلزام  
والوجوب نحو : « **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا** » (٥٨)  
، ونحوه ( يجب أن تخبره ) و ( هذا فرض عليك ) .

وقد يكون بغير ذلك نحو قوله تعالى : « **وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ  
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** » (٥٩) ، وقوله : « **وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** » (٦٠) ، " فظاهر هذا الكلام خبر إلا أن علماء  
المسلمين اتفقوا على أن النساء عليهم أن يعتدّن لطلاقهن ثلاثة قروء إذا كان  
الحيض موجوداً وأن يتربصن بأنفسهن إذا توفى عنهن أزواجهن أربعة أشهر  
وعشراً ، فعلم بإجماع المسلمين أن المراد بذلك الأمر .

ومما يدخل فى هذا المعنى قوله عز وجل : « **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ  
فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ** »  
(٦١) ، وقوله : « **وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** » (٦٢) .



"ومن الخبر الذى هـ" صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب " أى اقرؤوا فى الصلاة الفاتحة رسمه " سب عليكم الصيام " (٦٣) ، وقوله : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (٦٤) معناه فأنظروه إلى ميسرته (٦٥) .  
ومن ذلك قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » (٦٦) ، وقوله : « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله ... يغفر لكم ذنوبكم » (٦٧) ، ويدل على إرادة الأمر جزم الفعل " يغفر " فلو لم يكن طلباً لم يصح الجزم .  
ونحو ذلك أن تقول لابنك ( تذهب إلى فلان وتقول له كذا وكذا ) أى اذهب وقل له . وغير ذلك مما يدل على الأمر .

إن الأمر فى أصل وضعه هو : طلب الفعل على وجه الإلزام والاستعلاء ، فإذا خرج الأمر عن هذا المعنى قيل إن المقصود به على غير حقيقته ، أى أمر فى الشكل ، لكن فى المقام والدلالة على ذلك ، وهذا هو المعنى المقامى ، أى المعنى الذي يفرضه المقام لا أصل الصيغة ، ومن معانى الأمر المقامية .

#### [١] الدعاء :

وهو طلب الأمر على سبيل الاستغاثة والعون والتضرع والعفو والرحمة ، وهذا يكون بكل صيغة للأمر يخاطب بها الأدنى من هو أعلى منه منزلة وشأناً كقوله تعالى : « ربنا إنا سمعنا منادياً ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنوا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسك ولا تجزنا يوم القيامة » (٦٨) .

#### [٢] الالتماس :

وهو طلب الفعل الصادر عن الأناد والنظرء المساوين قدراً ومنزلة كقول البارودى :

يا خَلِيْلِي خَلِيْلَانِي وَمَا بِي      عَنْ مَلَامِي ، وَخَلِيْلَانِي لِمَا بِي  
أَوْ أَعِيدَا إِلَيَّ عَهْدَ الشَّبَابِ

وقول آخر لصاحبه :

شجعيني على الجهادِ تريني      أنطق الصخرَ أرتقي السماء [إقواء]  
علميني معنى الطلاقة والخلد      مقيماً يا ربَّه الإيحاء  
طهريني بفيض قدسك ما اسطف      ت ، وألقى على ثوب الرضاء

[٣] التمني :

وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا يرجى وقوعه إما لكونه مستحيلاً وإما لكونه ممكناً غير مطموح في نيله ، كقول أبي العلاء في سقط الزند ( ق : لام مضمومة ) :

فيا موت زُرْ إن الحياةَ زميمة      ويا نفسِ جدى إنَّ دهرَكَ هازل

[٤] النصح والإرشاد :

وهو ما لا تكليف للمأمور به ولا إلزام له ، كقوله تعالى على لسان لقمان لابنه : « يا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ » (٦٩) .

[٥] التخيير :

وهو الطلب من المخاطب الاختيار بين أمرين أو أكثر من امتناع الجمع بين الأمرين أو الأمور كقول بشار :

فَعِشْ واحداً أو صلِ أخاك فإنه      مقارِفُ ذنبٍ مرةً ومُجَانِبُهُ

وقول مهيار الديلمي :

وعِشْ إما قرينَ أخٍ وفِيَّ      أمينَ الغيبِ أو عِشْ الوحاد

[٦] الإباحة :

وهو جواز فعل أحد الأمور دون اختيار أحدها فيمكنه أن يفعل أيهما شاء كقوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (٧٠) .

وقول أبي فراس معاتباً سيف الدولة :

فَقُرْ مَا شِئْتَ فِي فَمِي لِسَانٌ      مَلِيءٌ بِالثَّنَاءِ عَلَيْكَ رَطْبٌ  
وَعَامِلُنِي بِإِنصَافٍ وَظَلَمٍ      تَجِدُنِي فِي الْجَمِيعِ كَمَا تُحِبُّ .

#### [٧] التعجيز:

وهو مطالبة المخاطب بعمل معجز لا يستطيعه إظهاراً لعجزه وضعفه  
كقوله تعالى متحدياً الإنس : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ  
تَنْفِذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفِذُوا لَا تَنْفِذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾ (٧١) ، ﴿ وَإِنْ  
كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٧٢) .

#### [٨] التهديد والوعيد :

وهو أمر المخاطب أن يفعله من الأمور ، تخويفاً وتحذيراً له  
من فعله كقوله تعالى : ﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٧٣) ، ﴿ مَنْ  
تَمَتَّعُوا فَإِن مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (٧٤) ، ﴿ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٧٥) .

#### [٩] التسوية :

وتكون في مقام يتوهم فيه أن أحد الشئيين أرجح من الآخر كقوله تعالى :  
﴿ هَلْ أَنْفَقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا لَّنْ يَتَّخِذَ مِنْكُمْ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ (٧٦) ،  
﴿ تَصْبِرُوا سِرًّا ﴾ (٧٧) ، ﴿ تَجْزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٧٧) .

#### [١٠] الإهانة والتحقير :

وتكون بتوجيه الأمر للمخاطب بقصد استصغاره والإقلال من شأنه  
والإزراء به وتبكيته كقوله تعالى : ﴿ نَقَىٰ لَكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (٧٨) ، ﴿ أَلْقُوا  
مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ (٧٩) .

حروف العرض والتحضيض جمع بينهما في باب واحد ؛ لأن حروفهما واحدة والسياق والمقام هو الذي يفرّق ، فإن اقتضى المقام الشدة عدت تحضيضاً ، وإن اقتضى اللين عدت عرضاً ، وهى :

( أَلَا ) بتخفيف اللام . ( أَمَا ) بتخفيف الميم .

( لَوْلَا ، وَلَوْما ) . ( هَلَّا بتشديد اللام ) . ( أَلَا ) بتشديد اللام .

تأتى ( أَلَا ) على خمسة أوجه :

أ- العرض والتحضيض .

ب- التنبية - فتدل على ما تحقق ما بعدها وتدخل فى الجملتين الاسمية والفعلية كقوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾ <sup>(٨٠)</sup> ، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٨١)</sup> .

ج- التوبيخ والإنكار كقوله :

أَلَا ارْعَوْاْ لِمَن وَلَّيْتُمْ شَيْبَتَهُ وَأَذْنُتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

د- التمنى كقوله :

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مَسْطَاعَ رَجْوَةٍ فَيَرَأْبُ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ <sup>(٨٢)</sup>

هـ - الاستفهام عن النفى كقوله :

أَلَا اصْطَبَارٌ لِّسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَاقَى الَّذِى لَاقَاهُ أَمْثَالِى

قال تعالى : ﴿ أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٨٣)</sup> .

﴿ أَلَا تَفَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ <sup>(٨٤)</sup> .

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مَحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ

(تركيب التأليف بعدها) :

(أَلَا) ————— الجملة الفعلية (الفعل ————— الفاعل ————— المفعول إن وجد) ————— المكمل الآخر .

ألا — تحب — ون — أن يغفر الله لكم ( الجملة المؤولة مفعول به )  
غفران الله لكم .

( ألا — تقاتل — ون — قوماً — نكتوا أيماهم ) ، الجملة الفعلية صفة  
( قوماً ) ، وقد يضم الاسم المنصوب بعدها مباشرة دون وجود الفعل والفاعل .

ألا — اسم منصوب — أى مكمل آخر بعده ، كاليبت السابق .

( ألا — ... — رجلاً — ) ( جزاه الله خيراً ) .

وقد رأى النحويون أن هذه الأداة وأخواتها أدوات خاصة بالدخول على  
الأفعال ، لذلك قدروا فعلاً محذوفاً بينها وبين الاسم المنصوب تقديره ( تروننى )  
فيكون تأليف الجملة الأصلية هكذا .

ألا — تر — و — ننى — رجلاً — جزاه الله خيراً

وزعم بعضهم أن المحذوف من جنس المذكور ويسمى الحذف على شريطة  
التفسير ، ويكون التأليف عنده هكذا .

ألا — جزى — الله — رجلاً — جزاه الله خيراً ( الجملة صفة  
لرجلاً ) .

ومثل ذلك إذا جاء بعدها الاسم مرفوعاً .

#### أما المحذوف الياء

- " أما تستحى أو ترعوى " .

- " أما تخاف الله " .

- " أما تكف عن ترويح الشائعات " .

- " أما تزودنى بنصائحك " .

- " أما تستغفرون الله لعلكم ترحمون " .

تستعمل ( أما ) للعرض والتحضيض إذا وليها الفعل ، فتكون للعرض إذا

كان الطلب بشدة ، وتأليف الجملة بعدها - كحروف العرض والتحضيض

- كما يلي :

( أما ← الجملة الفعلية ( الفعل - الفاعل - المفعول - إن وجد ← مكمّل آخر ) .

إن كان المعنى يقتضيه ، فإن وليها الاسم فعلى تقدير فعلٍ محذوف .

أما ( لولا ) و ( لوما ) فمن شواهدهما فى القرآن الكريم قوله تعالى :

أ- « لولا تستغفرون الله لعلكم ترحمون » (٨٥) .

و « لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت » (٨٦) .

و « لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين » (٨٧) .

ب- « فلو نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة » (٨٨) .

« لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم » (٨٩) .

« لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء » (٩٠) .

« لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً » (٩١) .

« فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم » (٩٢) .

و " لولا ولوما " للعرض والتضيض حسب نوع الطلب هل هو برفق أم بحسٍّ وإلزام ، ويضم بعدها المضارع أو الماضى الذى بمعناه إن أريد بها هذان المعنيان كما فى آيات المجموعة (أ) ، (ب) وهى التوبيخ والتنديد إذا ضمَّ بعدها الماضى كما فى آيات المجموعة (ب) .

تركيب التأليف بعدها (٩٣) باعتبار ( لولا ) أداة من أدوات الطلب فلا بد أن يليها الجملة الفعلية .

( لولا + الفعل + الفاعل + المفعول - إن كان الفعل متعدياً - + أى مكمّل

آخر ) إن احتاج السياق إليه كما فى قوله تعالى : ( لولا + تستغفرُ + ونَ + الله ) .

وقد يُفصل بينها وبين الجملة الفعلية بأحد هذه الأنواع :

- ١- ( إذ ) ( لولا + إذ + الجملة المتعلقة بإذ + الجملة الأصلية ) .
- ٢- ( إذا ) ( لولا + إذا + الجملة المتعلقة بإذا + الجملة الأصلية ) .
- ٣- ( إن ) ( لولا + أسلوب الشرط + الجملة الفعلية الأصلية ) ،  
كقوله تعالى :

أ- لولا + إذ + سمعتموه + ظنَّ + المؤمنون + والمؤمنات +  
بأنفسهم + خيراً ) .

ب- « فلولا إذ بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون » (٩٤) .

( فلولا + إذ + بلغت الحلقوم + وأنتم + حينئذ + تنظرون ) .

ج- « فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها » (٩٥) .

وقد تحذف الجملة الفعلية بعد " لولا " ويليه اسم منصوب أو مرفوع  
وحينئذ يقدر النحاة جملة فعلية بين " لولا " والاسم المنصوب هكذا :  
لولا + ..... + الاسم المنصوب .

لولا ( الجملة الفعلية المقدرة ) + الاسم المنصوب ، كقولهم :

( لولا ..... خيراً من ذلك ) ، أصلها : لولا ( تفعل ) خيراً من ذلك .

فإذا جاء الاسم بعدها مرفوعاً هكذا : ( لولا ..... + الاسم المرفوع ) .

قدروا له فعلاً رافعاً له هكذا : ( لولا + فعل " + اسم مرفوع بالفعل  
المقدر ، كقولهم ( لولا خير ) تقديره ( هلا كان منك خير ) (٩٦) .

و ( لوما ) وهى بمنزلة ( لولا ) كما ذكر ابن هشام فى المغنى (٩٧) ،

كقوله تعالى : « لوما تأتينا بالملائكة » (٩٨) ، وهى للعرض والتحضيض .

وما يصدق على ( لولا ) يصدق على ( لوما ) من حيث :

١- الطلب - الدلالة على العرض والتحضيض إذا ضم بعدها الفعل .

٢- بنية التأليف بعدها .

والتحضيض باستعمال الأداة ( لولا ) يعد من أبرز السمات الأسلوبية للاستعمالات في ديوان عمر بن أبي ربيعة ، كما يستعمل خاصة في خطاب المحبوبة ويراد منه التلطف في الطلب (٩٩) :

هلاً بتشديد اللام كما في ( هلاً تنزجر عن غيِّك ) .

( هلاً تنصرف عن هذه الصغائر ) .

( هلاً تراقب الله في أفعالك ) .

قال ابن هشام :

هلاً بالفتح والتشديد : حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، فأما قوله :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فالتقدير: فهلا كان هو أى الشأن، قيل التقدير : فهلاً شفعت نفس ليلى (١٠٠).

وقول ابن هشام ( فهلاً كان هو ) ، ( فهلاً شفعت ) يفيد أن الاسم إذا ضم بعد ( هلاً ) مباشرة وجب تقدير فعل رافع لذلك الاسم ؛ لأن الأصل في ( هلاً ) الدخول على الأفعال لا الأسماء .

ويكون التأليف بعد ( هلاً ) على البنية التالية :

١- ( هلاً + الجملة الفعلية ) المكونة من :

١- الفعل + ٢ الفاعل + ٣- المفعول ( إن وجد ) .

٢- ( هلاً + ٢ ..... + ٣ الاسم المرفوع بالفعل المحذوف والمقدر حسب السياق .

قال البلاغيون إن الرجاء معناه : توقع حصول الأمر المحبوب وقد درس

معنى الرجاء في النحو العربى فى بابين :

الأول: أفعال الرجاء بعدها ملحقات بكان وأخواتها ، فتعمل عملها وهو رفع الاسم

ونصب الخبر .



الثانى: فى باب إن ، حيث يفيد الحرف " لعل " معنى الرجاء والإشفاق ، ويعمل عمل " إن " فينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناه اللغوى قال الزمخشري :

أرجو من الله المغفرة ، ورجوتُ فى ولدى الرُّشدَ ، وأثنيته رجاءً أن يُحسن إليَّ ورجوتُ زيدا وارتييته ورجيته وترجّيته .

ومن المجاز استعمال الرجاء فى معنى الخوف ، يقال : لقيتُ هولاً ما رجوته وما ارتجيته ، قال :

تَعَسَّفْتُهَا وَحَدَى وَلَمْ أَرْجُ هَوْلَهَا      بحرف كقوسِ البانِ باقى هَبَابِهَا<sup>(١٠١)</sup>

فى منظور الصناعة النحوية :

الإسناد الخبرى يتكون من جملة إما خبرية أو إنشائية ، والجملة الخبرية يقصد بها الإفادة ، وهى فى هذه درجات تتفاوت فى التقدير والتوكيد ، والصيغ الخبرية محدودة فى اللغات ، وهى فى اللغة الأدبية لا تثير الانفعال ، ولا تحرك النفس ، وإنما الذى يثير الانفعالات العبارات الإنشائية ، من أمر ونهى واستفهام ، وتعجب ، وعرض ، وحض - إلى غير ذلك من العبارات الإنشائية ، واللغة إنما تكون أدب من غيرها إذا اشتملت على الإنشاء أكثر من غيرها ، ومجال العربية أوسع فى هذه الأبواب ، وقل أن تجد أدباً لا يشتمل على الإنشاء أو ما هو فى معناه ، وفى العربية طوعية لصرف الجملة عن الخبر إلى الإنشاء ، فكثيرٌ فيها العبارات التى تؤدى فى عبارات خبرية ومعناها يميل بل ينصرف إلى الإنشاء هذا من جانب ، ومن جانب آخر كانت الدلالة الإعرابية المتمثلة فى مجيء الاسم منصوباً دون ورود ناصب ظاهر له فى أساليب النداء والإغراء والتحذير والمدح والذم باعثة على تقدير فعل دال على الطلب ناصب واجب الحذف فى النداء دائماً ، وفى الإغراء والتحذير غالباً .

وجاءت أمثلة نمطى التحذير والإغراء منصوبة بفعل مقدر وجوباً أو جوازاً بحسب مكونات التركيب ، والنمطان كلاهما لا يفهمان ولا يتحقق مقصودهما ،

ولا ينبئان عن فائدة إلا مسرح لغوى مناسب ، أى مقام مكتمل الأطراف من مرسل ومستقبل وظروف خاصة تلف الخطاب .

**ودلينا على ذلك ما يأتى :**

[١] فى المصطلحين كليهما ( التحذير والإغراء ) إشارة واضحة إلى أن الخطاب فى الحالتين ليس مجرد أصوات تلقى فى الهواء أو للتسلية أو التغنى بها ، وإنما هى أصوات منسوقة نسقاً معيناً ، تشكل بنية لغوية موائمة لبنية اجتماعية أو مقامية ، وصالحة لنقل الرسالة من طرف إلى طرف آخر .

فالتحذير هو التخويف أو طلب التحذير من شيء يحتمل منه ومعه وقوع ضرر أو أذى ، والإغراء هو تحبيب أو حث على الأخذ بالشيء والالتزام به أو الوقوف بجانبه ، أو هما كما قال الخضرى (١٠٢) " التحذير هو التبعيد عن الشيء ، والإغراء التسلط عليه " ، فمادة المصطلحين نفسيهما تقتضى عقلاً ولغة وجود محذّر ( بكسر الذال ) ومحذّر ( بفتحها ) ومحذّر منه فى موقف يقتضى هذا التحذير ، كما تستوجب وجود مغرٍ ومغرى ومغرى به فى ظرف يستدعى هذا الإغراء وإلا يكن الأمر كذلك فى الحالتين ، ساغ لنا أن نتساءل : مَنْ يحذر مَنْ وَمَنْ يُغْرِى مَنْ ؟ وَمَنْ ؟ وَمَنْ ؟

[٢] اتفق النحاة على أن النصيب فى التحذير والإغراء بعامل مقدر وجوباً أو جوازاً (بحسب الحال ) ، كما اتفقوا على كون هذا العامل فعل الأمر ، ( أو ما فى معناه ) والأمر فى كل أحواله خطاب مباشر بحكم معناه ومبناه .

[٣] ويزيد فى تأكيد فكرة " الخطابية " المباشرة هذه أن " إِيَّا " التحذيرية تأتى فى الأغلب الأعم مصحوبة بكاف الخطاب ( مفرداً أو مثني وجمعاً ، مذكراً ومؤنثاً ) ، فنقول إياك ، إياكما ، إياكم .. إلخ ، ونستشعر هذا من استهلال ابن مالك هذا الفصل بالنص على هذه الصيغة ( إياك وأخواتها ) ، فكأنه ينبه منذ البدء أن هذا الأسلوب الخطابى ( إِيَّا + كاف الخطاب ) هو الأصل ، أو هو القاعدة العامة فى التحذير بـ " إِيَّا " يقول ابن مالك :

**إياك والشرّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب**

ولم يكتف بذلك ، بل نص بعدُ على أن مجيء " إيا " فى التحذير مصحوبة بضمير المتكلم شاذ، ومجيئها مصحوبة بضمير الغائب أكثر شذوذاً ، يقول فى ذلك:

وشذَّ إِيَّاي وإِيَّاه أَشَدَّ      وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

ويؤكد هذه " الشذوذية " بمعنى الخروج عن القاعدة العامة ، أن هذين الأسلوبين " إيا مع ضمير المتكلم وضمير الغائب " لا يقاس عليهما ، فمن قاس عليهما " انتبذ " أى بعد عن سبيل العدل وجاوز الصواب .

فمن الأول ( بضمير المتكلم ) ما روى عن عمر رضي الله عنه " لتترك لكم الأسلُ والرماح والسهم ، وإيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب " .

ومعناه لكم أن تذبخوا بالأسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح والسهم عند الرمي بها ، ولكنه ينهام عن " حذف " الأرنب أى رميه بحجر أو نحوه ، فذلك محرم شرعاً ، ومن الثانى ( بضمير الغيبة ، وهو الأكثر شذوذاً ) قولهم : " إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشواب " ، وقد نص النحاة على أن بهذه المقولة شذوذاً آخر ، وهو إضافة " إيا " الثانية إلى الاسم الظاهر .

ومعنى هذا كله أن أسلوب التحذير ( وبخاصة عند استعمال إيا ) أسلوب خطاب ، لا تحقق قيمته وفائدته إلا بوجود مخاطب ( بكسر الطاء ) ومخاطب (بفتحها) وقد نص النحاة على ذلك نصاً بقولهم : "حق التحذير أن يكون للمخاطب..." .

[٤] إن أسلوبى التحذير والإغراء كليهما مقاميّ صرف ، لا ينشآن ولا يوظفان إلا فى ظروف اجتماعية تتواءم بنيتها مع هذين الأسلوبين ، بدليل أن مكوناً مهماً من بنيتها اللغوية لا يمكن تصوّره أو حدوثه إلا فى كلام حى منطوق ، هذا المكون الذى لم يلتفت إليه أحد من قبل هو التطريز الصوتى الذى يلف المنطوق كله ، المتمثل فى التنغيم وموسيقى الكلام وطرائق إلقائه .

فبتصوّرنا أن هذا المكون الصوتى ، وإن فى مجرد التمثيل ( بله الواقع ) لأساليب التحذير والإغراء ، يقع على صورة معينة ، تنبئ عن لهفة أو قلق أو انزعاج فى حال التحذير ، وعن التماس أو حث أو تحبيب للشيء فى حال الإغراء

، وما أظن أن إلقاء أسلوب التحذير يخلو من إشارات جسمية بالتلويح أو الإشارة باليد ( مع رفع الصوت عادة ) مصاحبة له .

بالرغم من انتقاد ابن مضاء للمحذوف المقدر في باب النداء ؛ لأنه يخرج الأسلوب من الإنشاء إلى الإخبار فيخل بالمعنى ، رغم ذلك فإنه لم ينتقد تقديره في الإغراء والتحذير كما في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » (١٠٣) ، ومما ورد فيه الحذف وسمع من العرب قولهم : " اللهم ضبعاً وذنباً " في الدعاء على غنم رجل ، وهم يعنون : اللهم اجعل أو اجمع ، فالناصب للاسم فعل محذوف ، وكذلك ما رواه أبو الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب وقد قيل له : لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيان بأبى ، بنصب الصبيان ، فكأنه حذر أن يلام فقال : لم الصبيان (١٠٤) .

ومن المحذوف الذي تدل عليه القرينة الصناعية ولا يتطلب المعنى تقديره ، حذف الفعل المقدر بـ " أدعو " أو " أنادى " حذفاً واجباً في باب النداء ، حيث تحل الحروف محله .

ومواطن الضعف في التقديرات أن المعنى لا يتوقف عليها ، وإنما هو تام بدونها ، فضلاً عما أضافه ابن مضاء في باب النداء من أن التقدير فيه يخل بالمعنى ؛ إذ يحول الأسلوب من إنشائي إلى خبري .

ومن الحذف المدلول عليه بالصناعة النحوية أيضاً قولهم في " تالله تفتأ " إن التقدير لا تفتأ .

وجانب غير قليل من التقديرات النحوية التي لقيت نقداً من ابن مضاء في القديم ومن الوصفيين المحدثين حديثاً قد تبدو مقبولة في ضوء النظرية التحويلية (١٠٥) ، فتقدير النحاة كون المنادى منصوباً بفعل محذوف تقديره " أدعو " أو " أنادى " له ما يشابهه عند التحويليين الذين يرون أن جميع التراكيب الخاصة بأية لغة من اللغات ترجع إلى جملة البذرة ، وهي جملة خبرية بسيطة كثيرة الاستعمال مبنية للمعلوم ، وهم يعدون الجملة الاستفهامية وهي إنشائية مأخوذة من الجملة الخبرية ، وأنه قد حذف منها الفاعل والفعل المساعد .

وفى الأساليب التالية يقدر النحاة فعلاً محذوفاً مع فاعله المقدر بضمير المتكلم أو المخاطب :

النداء ، فالمحذوف فى نحو قولنا: يا عبد الله ، فعل تقديره : أدعو أو أنادى ، وهو محذوف وجوباً لا يجوز إظهاره ، ويحترز المتأخرون من النحاة عادة من انتقاد ابن مضاء لهذا التقدير الذى يخرج بالأسلوب من الإنشاء إلى الإخبار ، يحترزون من ذلك بأن ينصوا على أن الفعل المحذوف قصد به الإنشاء لا الإخبار (١٠٦) ، وتتوب أجرف النداء عن الفعل المحذوف .

الإغراء وفيه يرد الاسم منصوباً دون عامل ظاهر ، ولهذا النصب دلالة على فعل محذوف يقدره النحاة بـ " الزم " ؛ لأن الأسلوب يقصد منه تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه ، ويجب حذف الفعل إذا تكرر المنصوب أو عطف عليه مثله نحو قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ ... البيت (١٠٧) ، وقولهم : المروعة والنجدة

أما إذا فقد التكرار والعطف ، فالحذف جائز لا واجب ، ألا يجوز ذكر العامل نحو : " الصلاة جامعة " بنصب " الصلاة " مع حذف الفعل ، ويجوز أن يقال : احضروا الصلاة جامعة بإظهار الفعل .

التحذير : ويحذف فيه الفعل مع فاعله المخاطب ، وتقديره " احذر " أو ما يليق بالسياق ، نحو : اتَّقِ وباعد ونَحْ وَخَلْ ودَع .

والحذف واجب فى تكرار المنصوب أو عطف نظير له عليه كما فى الإغراء غير ذلك ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، أى احذر الأسد ، ود تقرب الجدار ، والطريق الطريق ، أى : خَلْ الطريق (١٠٨) ، وإذا كان التحذير بـ " إِيَّا " لزم حذف الفعل ، نحو : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .

فى الأمر والنهى حين يكون المصدر بدلاً من فعله نحو : قياماً لا قعوداً ، التقدير : قم قياماً ولا تقعد قعوداً ، والدعاء كالأمر نحو : سقياً لك أى : سقاك الله .

إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو : أَتَوَانِيَا ، وقد جَدَّ قرناؤك ، التقدير : جَدَّ ولا تتوانى .

ورد حذف الفعل " اذكر " مع فاعله المخاطب ، و " اذكر " مع فاعله المتكلم ، استغناء بدلالة المذكور من القصة أو الحديث ودلالة المقام ، وله شواهد كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ (١٠٩) ، وقوله : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ ﴾ (١١٠) ، التقدير فيهما وفي نحوهما : واذكر إذ ، بدليل التصريح به في نحو قوله تعالى : ﴿ وَانْكَرَ أَخَا عَادَ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ ﴾ (١١١) ، وقوله : ﴿ وَانْكَرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ (١١٢) ، وفي قول الشاعر :

ديار مية إذ هي مساعفة      ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

نصب الشاعر ( ديار ) وهو في معرض ذكر الديار والمنازل ، والنصب عند سيبويه على تقدير فعل محذوف هو " اذكر ديار مية " ، وهو لا يظهر الفعل هنا لكثرة في كلامهم ، ولأنه في مقام ذكر الديار (١١٣) .

### النهى :

النهى طلب الامتناع عن الشيء وعند النحاة طلب ترك الفعل باستعمال "لا" الناهية والمضارع والمجزوم (١١٤) .  
وهو المنع من الفعل بقول مخصوص مع علو الرتبة وصيغته لا تفعل ولا يفعل فلان (١١٥) .

وقد ورد النهى بصيغ أخرى غير الصيغة المشهورة منها :

[١] الإخبار بما يفيد النهى نحو ( أنا أنهاك عن هذا ) ونحو ( نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ (١١٦) .

[٢] ومنها النهى بلفظ الوعيد كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ ﴾ (١١٧) ، وقوله : ﴿ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (١١٨) ، وكقوله عليه السلام : " من شرب في آنية الفضة فإنما يجر جر في بطنه نار جهنم " (١١٩) ، ومنها ما جاء بلفظ

التحريم نحو قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ﴾ (١٢٠) ، وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ (١٢١) .

ومنها التحذير سواء أكان الفعل محذوفاً أم مذكوراً ، وذلك كقولك : الجدار الجدار ، فإنما نهيت أن يقرب الجدار المخوف المائل . و " الصبى الصبى " أى لا توطيء الصبى (١٢٢) ، ونحو ﴿ يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعْبُدُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً ﴾ (١٢٣) .

ومنها ألفاظ تفيد النهى نحو : حسبك وكفاك وكفيك وذلك نحو قولك ( حسبك هذا الأمر ) و ( حسبك ينم الناس ) ، " فإن حسبك فيه معنى النهى " ، وكفاك اعتسافاً وظلماً .

وقد تقول : لقد ذكرت نحو هذا فى الدلالة على الأمر ، ويصح أن يؤول هذا الأمر والنهى ققولك : ( حسبك الكلام ) يصح أن يؤول بـ " لا تتكلم " أو بـ " اسكت " ، ولذا ذكر سيبويه أنها بمنزلة الأمر والنهى ، وهناك كثير من التعبيرات يصح تأويلها بالأمر والنهى كالتحذير فى نحو قولك : إياك والكذب ، فإنه يصح تقديره بالنهى عن الكذب أى لا تكذب أو بالابتعاد عن الكذب أى احذر الكذب .

ولم يذكر له سيبويه تعريفاً وإنما مثل له بقوله نحو : لا تفعل ، ولا يقطع الله يمينك (١٢٤) ، وقال ابن هشام عن ( لا الناهية ) :

أن تكون موضوعة لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضى جزمه واستقباله (١٢٥) .

١- سواء أكان المطلوب منه مخاطباً نحو : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١٢٦) .

٢- أم غائباً ، نحو : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١٢٧) .

٣- أم متكلماً ، نحو : لا أرينك ها هنا .

وقول الشاعر :

لا أعرفن ربيباً حوراً مدامعها مرئفات على أعجاز أكوار

وهذا النوع (نهى المتكلم) مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل [ لا تَكُنْ هَذَا فَأَرَاكَ ] ، ومثله فى الأمر (١٢٨) : « وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غَضَبَةً » (١٢٩) .

إن الأصل فى النهى أن يكون للمخاطب ؛ لأنه هو الذى يتأتى منه أن ينتهى، أما المتكلم والغائب فهما فرعان عن المخاطب، أما الغائب فلأنه غير موجود ، والنهى كالأمر يقعان على المخاطب دون ما سواه من الأشخاص إلا القرآن الكريم فله أسلوبه وسياقه الخاص ، ومعناه الخاص أيضاً ، ذلك لأنه كتاب موجه للأمة الإسلامية ، أى لكل من يتأتى منه أن يؤمر وينهى موجوداً أو غير موجود ، وأما المتكلم فلقد علل ابن هشام نهى المتكلم نفسه بأنه فى الأصل نهى موجه للمخاطب حينما قال : والأصل - ( لا تكن هناك فأراك ) .

ومنها النهى بلفظ النفى نحو ( ما كان لك أن تفعل ) (١٣٠) ، ونحو قوله تعالى : « مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قَرَبَىٰ » (١٣١) ، ومنه قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ... وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ » (١٣٢) ، وهذا نفى فى معنى النهى " كما تقول تذهب إلى فلان تقول له كذا ، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهى كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاى فهو يخبر عنه " ، ومنه قوله تعالى : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ » (١٣٣) ، فقد جوز أن يكون " إخباراً فى معنى النهى أى لا تكرهوا فى الدين وتجبروا عليه " (١٣٤) ، وقوله : « فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » (١٣٥) ، أى لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا (١٣٦) ، وما إلى ذلك من مواطن النهى .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن النهى عن الفعل يقتضى الانتهاى عنه دائماً ، وأن الكف لا يتحقق إلا بترك المنهى عنه فى جميع الأوقات ، كما أنه يتطلب الفورية فى الكف عنه ، أى أن الصيغة لو افترضنا تجردها من القرائن فإنها تدل على الفورية والدوام أى تكرار طلب الكف عن الفعل ، هذا هو الأصل فى دلالة الصيغة المجردة .



ويمكن للقارئ أن تدل على أن النهي مؤقت ، أى لا يقصد به الدوام ، كما فى نهى الحائض عن الصلاة والصوم ، فقرينة الحيض تجعل النهي مؤقتاً بمدته لا دائماً قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ (١٣٧) .

كما يمكن للقرينة أن تصرف النهي عن الفورية ، وإذا كان النهي مقيداً بشرط ، فإن الفورية لا تتحقق إلا بتحقيق الشرط ، كما فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (١٣٨) ، فإذا تحقق الشرط ، وهو الامتحان والعلم بإيمانهن تكون الفورية ، أما قبل ذلك فلا حكم للنهي لعدم تحقق شرطه .  
يتنوع معنى النهي المقامى والدلالى إلى ما يأتى (١٣٩) :

[١] الدعاء :

عندما يكون صادراً من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (١٤٠) .

[٢] الالتجاء ، كقول أبى فراس :

فَلَا تَصِفِي الْحَرْبَ عِنْدِي فَإِنَّهَا طَعَامِي مَذْبُغَتُ الصَّبَا وَشَرَابِي

[٣] التمنى :

عندما يكون موجهاً إلى ما لا يعقل كقوله :

نُثِرَ أَسْمَاكَ وَلَا تُطْفِئْ بِالذِّكْرِيَّاتِ وَوَجْدَهُنَّ الْمُخْرِقِ  
لَا تَنْهَضِ الْأَوْجَاعَ مِنْ أَوْكَارِهَا سَوْدَاءَ تَنْهَشُ كَالْمَغِيطِ الْمُحْنَقِ

[٤] النصيحة والإرشاد :

كقول أبى العلاء :

وَلَا تَجْلِسْ إِلَى أَهْلِ الدُّنْيَا فَإِنَّ خُلَاقَ السُّفَهَاءِ تُعَدِّي

[٥] التوبيخ:

عندما يكون المنهى عنه أمراً لا يشرف الإنسان ولا يليق أن يصدر عنه (١٤١) كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾ (١٤٢) .

[٦] التحقير:

وذلك عند إرادة الإزدراء والتقليل من شأن المخاطب وقدراته كقوله :

لَا تَحْسِبُوا مَنْ قَتَلْتُمْ كَانَ ذَا رَمَقٍ فَلَيْسَ تَأْكُلُ إِلَّا الْمَيْتَةَ الضَّعِيفُ

وقوله :

لَا تَطْلُبِ الْمَجْدَ إِنْ الْمَجْدَ سَلَّمَهُ صَبْ غَبْ ، وَعِشْ مُسْتَرِيحاً نَاعِمَ الْبَالِ

[٧] التيسيس:

وهو إحساس المتكلم بعجز المخاطب عن فعل شيء لا يقوى عليه كقوله

تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (١٤٣) .

﴿ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُوْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ (١٤٤) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ (١٤٥) .

[٨] التهديد:

عند قصد تخويف المخاطب من دونه عاقبة القيام بفعل لا يرضى عنه

المتكلم نحو : ﴿ لَا تُقْلِعْ عَنْ عِنَادِكَ . وَلَا تَكُفَّ عَنْ أَدَى غَيْرِكَ ﴾ .

يطرد في اللغة في جواب الأمر والنهي حذف الجازم مع بقاء عمله ، وهو

قياسي فيهما نحو : ائتنى أكرمك ، فالفعل الثانى مجزوم بأداة الشرط المحذوفة مع

فعل الشرط استغناء بدلالة الأمر عليهما ، والتقدير : فإن تأتتى أكرمك ، ومنه

قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ (١٤٦) ، فالفعل ( أتل ) مجزوم

لوقوعه جواباً لشرط محذوف ، والتقدير : إن تأتوا أتل ، وفي جواب النهي ، نحو : لا تكسر تدخل الجنة ، ولا تدن من الأسد تسلّم . وهذا التقدير له ما يبرره من الناحية اللغوية ، وذلك أن الفعل المجزوم في الجمل السائفة ونحوها وقع جواباً لشرط كما هو جلي من المعنى ، بينما يدل الفعل الأول على الأمر أو النهي دون أن يتضمن شرطاً ، فلا بد إذن أن يكون أصل كل من التعبيرين في الأمر والنهي جملتين الأولى: منهما فعل أمر أو نهى، والثانية : جملة شرطية تحتوى على شرط وجواب .

يرى بعض النحاة أن حذف لام الأمر مطرد قياسى فى نحو " قل له يفعل " أى : ليفعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١٤٧) ، و ﴿ قُلْ لِعِبَادِ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (١٤٨) والتقدير : ليقموا ، وليقولوا ، فحذف اللام بعد قل ، وهذا التقدير أولى من تقدير الفعل مجزوماً فى جواب الطلب أو فى جواب شرط محذوف ، بيد أن جمهور النحاة يقصرون هذا النوع من الحذف على السمع أى يجعلونه خاصاً بالضرورة .

ليس للدعاء - على سبيل المثال - أسلوب خاص به مقتصر عليه ، كما فى الأساليب الأخرى ولكن الدعاء يستعين بصيغ الأمر والنهى ، فهو أحد معانى الأمر والنهى المقامية ، لذلك فكل صيغة للأمر وكل صيغة للنهى يكون فيها الأمر والناهى أقل درجة من المأمور والمنهى فهى للدعاء كقول العبد مخاطباً ربّه فى قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ (١٤٩) وفى قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (١٥٠) .

## [ب] التعبير عن معنى الفعل ووظائفه بالبدائل :

يستعمل الفعل في التعبير المباشر عن الطلب أو صورته الخاصة وهي الأمر ، ولكن عند التعبير عن صور الطلب التي لا يراد منها الأمر المباشر تستعمل البدائل الدالة على الحالات المختلفة للطلب كاسم الفعل والمصدر وصورة التعبير عن الطلب تتوقف في كثير من الاستعمالات على تجريدات النحاة واللغويين ، فقد يكون اللفظ واحداً وتتنوع البدائل في المصطلحات التي يضعها النحاة إذ يعد اللفظ المستعمل اسم فعل أحياناً أو مصدراً في أحيان أخرى أو اسم مصدر مثل ( رويد - بله ) .

ولكن حصر النماذج والصور لا يمكن من إنتاج كلام ؛ إذ ليس الأمر مجرد كلمات مرصوفة ينطق ببعضها في إثر بعض ، بل المعنى يكمن في تعليق بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، وهذا التعليق يكون بين معاني الكلمات لا بين ذواتها .

يرى ابن خلدون أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة ؛ إذ هي ملكات في اللسان للتعبير عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها ، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات ، وإنما هو بالنظر إلى التراكيب ، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال ، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصودة للسامع (١٥١) .

وبهذا يركز ابن خلدون على دراسة مستوى التراكيب ، فالألفاظ تستعمل في تراكيب ودراسة التراكيب تتناول توزيع العناصر الكلامية في الجملة ومواقعها والعلاقات التي تربط في ما بينها والوظائف النحوية التي تتحدد من خلال علاقة العنصر الكلامي بالجملة ، فكل عنصر يقوم بتأدية دوره ويتخذ موقعه في الجملة التي تتحدد من خلال عناصرها .

وقد جعل الجرجاني مصطلح المعنى مساوياً لمصطلح المغزى وأراد بهما المضمون أو القصد الدلالي غير السطحي ، أيضاً جعل مصطلح الغرض مساوياً

للفكرة العامة أو الدلالة السطحية للتركيب ، وكان من المتوقع أن يجعل مصطلح الغرض للتعبير عن المضمون أو القصد الدلالي كما يدل اللفظ ، فالجرجاني<sup>(١٥٢)</sup> يرى أن أى تغيير أسلوبى يؤدي إلى تغيير فى المعنى ، كما يرى أبو حيان أن المعنى يمكن التعبير عنه بأيّة صورة أسلوبية بلا فروق دلالية<sup>(١٥٣)</sup> .

أسماء الأفعال مثل " هيهات ، صه " نائبة عن أفعالها ، فأشبهت الحروف التى تتوب عن أفعالها مثل " ليت " التى تتوب عن أتمنى ، و " لعل " التى تتوب عن أرجو ، وهى بدائل تعبيرية عن الأفعال ، كما أن الأدوات مثل " ليت ، ولعل " بدائل عن الأفعال مثل " أرجو وأتمنى " ، ولكن الأدوات قسم مستقل من أقسام الكلام بينما أسماء الأفعال ليست كذلك ؛ لأنها تنحصر فى الأمر من ناحية كما أنها لا يناظر عددها عدد الأفعال بينما الأدوات كثيرة ومتعددة .

درس ابن جنى أسماء الأفعال تحت عنوان " باب فى تسمية الفعل " <sup>(١٥٤)</sup> ، وهذا العنوان يدل على أن هذه الألفاظ عنده إنما هى أسماء أو أعلام للحركات ( actions ) المتولدة عن الفعل نفسه ، يدل على ذلك قوله " وقد جاءت هذه التسمية للفعل فى الخبر ، وإنما بابها الأمر والنهى ، من قبل أنهما لا يكونان إلا بالفعل ، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت إقامة غير مقامه .

وليس كذلك الخبر ؛ لأنه لا يخص بالفعل ، ألا ترى إلى قولهم : زيد أخوك ، ومحمد صاحبك ، فالتسمية للفعل فى باب الخبر ليست فى قوة تسميته فى باب الأمر والنهى " <sup>(١٥٥)</sup> .

فالأمر والنهى إنما يحملان معنى الحركة ( action ) ، الأمر بها أو النهى منها، لذلك التصقت التسمية ( اسم الفعل ) بهما أكثر من التصاقها بالألفاظ الخبرية .  
أسماء الأفعال بدائل عن الأفعال بقصد المبالغة فى الحدث ؛ لأن الأفعال تدل على الحدث دلالة مطابقة ، ولن أعمد هنا إلى سرد أسماء الأفعال التى تكتظ بها كتب النحو والصرف قديمها وحديثها خصوصاً التقاسيم التى لجأت إليها هذه الدراسات من تقسيمها وفقاً للأزمنة اسم فعل ماض ومضارع وأمر ومنقول ، وما هو بأصل الوضع خصوصاً أن المنقول ينتمى إلى فصائل نحوية أخرى كأشباه

الجميل وغيرها وهو يستعمل بديلاً للإفصاح والغرض منه الطلب [ إليك - دونك - قدامك - وراءك ... إلخ ] .

وأقسامها من حيث الدلالة منها :

- ما دلّ على الأمر ، مثل " صه " ، و " مة " بمعنى : اسكُتْ ، واكفُ أو انكفُ عن القول .

- وما دلّ على معنى نفى أو نهى أو استفهام .

فمثال تضمنها معنى النفي ، قولهم : ( همهام ، بمعنى : فنى )

قال الراجز :

حتى أتيناهم فقالوا : همهام .

ومثال النهي : ( وراءك ) بمعنى : تأخر ؛ لأنه بمعنى : لا تتقدم .

ومثال تضمنها معنى الاستفهام : ( مَهَيْم ) ، كقوله ﷺ (١٥٦) لعبد الرحمن ابن عوف ، وقد رأى عليه أثر صُفْرة : " مَهَيْم ؟ " فقال : " تزوجتُ يا رسول الله " .

ومعنى مَهَيْم " أخبرنى ، وكان معنى قول الرسول ﷺ : أحدث لك شيء؟ فَمَهَيْم - إذن - اسم فعل معناه الاستفهام .

وهى أبلغ وأكد من معانى الأفعال التى هى بمعناها ، فـ " صه " أبلغ من " اسكت " و " حى " أبلغ من " أقبل " ، وذلك لأنها يراد بها الحدث المجرد ؛ إذ لا تتصل بها الضمائر صاحبة الحدث ، فلا يقال " صها ولا صهوا " ، كما يقال : " اسكتا ، واسكتوا " ، بل تقال بلفظ الأفراد دوماً اكتفاءً بالحدث ، وكذلك " مكانك " أبلغ من " اثبت مكانك " ، و " عليك نفسك " أبلغ من " الزم عليك نفسك " لما فيه من الاختصار والسرعة .

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد وذلك نحو " هيهات الأمل " أى ما أبعد (١٥٧) ، جاء فى ( شرح الرضى على الكافية ) و معانى

أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره أبلغ وأكد من معانى الأفعال التى يقال أن هذه الأسماء بمعناها .

أما ما كان مصدراً فى الأصل والأصوات الصائرة مصادر ، ثم أسماء الأفعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياساً .

وأما الظروف والجار والمجرور؛ فلأن نحو " أمامك ، ودونك زيداً " بنصب " زيداً " كان فى الأصل : أمامك زيد ودونك زيد فحذفه فقد أمكنك .

فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتنال قبل أن يتباعد عنه .

وكذا كان أصل " عليك زيداً " وجب عليك أخذ زيد ، و " إليك عنى " أى ضمّ رحلك وتقلك إليك واذهب عنى ، و " وراءك " أى تأخر وراءك ، فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد " (١٥٨) .

ومن ذلك أسماء الأفعال المعدولة إلى " فعال " نحو " سماع " بمعنى اسمع و " نزال " بمعنى انزل ، وهى تفيد المبالغة أيضاً ، فـ " نزال " أبلغ من " انزل " وأكد ، و " سماع " أبلغ من " اسمع " وأكد ، وكذلك كل ما عدل إلى " فعال " من أسماء الأفعال فإنها أبلغ من الأفعال التى بمعناها .

جاء فى [شرح الرضى على الكافية ] : " واعلم أن مذهب النحاة أن " فعال " هذه معدولة عن الأمر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة كـ " فعال ، وفعل " مبالغة فاعل ... ، وأما المبالغة فهى ثابتة فى جميع أسماء الأفعال ...

وكذلك لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة ، فـ " حماد ، ولكاع " أبلغ من " الحمد ولكعاء " (١٥٩)

### رويد :

تناول النحاة هذا اللفظ فى بعض أحواله على أنه اسم فعل ، واستبعدوه من أسماء الأفعال فى أحوال أخرى ؛ إذ عدوه مصدراً ، وهو فى الحالتين عندهم

يرجع إلى " إرواد " بمعنى إهمال وهو مصدر ، و " رويد " هو تصغير المصدر " إرواد " تصغير الترخيم (١٦٠) بحذف الزوائد .

فهو إذن مصدر ومن استعمالات المصدر التي قررها النحاة حلوله محل فعله وبشكل خاص في الدعاء والأمر نحو : سقياً لك ، ورعياً ، ونحو قوله تعالى : « فضرب الرقاب » (١٦١) ، وبيت الأحوص ( أو أعشى همدان ) :

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب (١٦٢)

وبيت قطرى بن الفجاءة الخارجي :

فصبراً فى مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع (١٦٣)

والصور التي سجلها النحاة لاستعمال " رويد " هي :

١- رويدَ زيد ، وهو هنا مصدر مضاف إلى مفعوله ، وقد قام المصدر مقام الفعل (١٦٤) .

٢- رويداً زيداً ، وهو هنا مصدر نائب ناصب لمفعوله ، وقد قام المصدر مقام الفعل (١٦٥) .

٣- ساروا سيراً رويداً (١٦٦) ، وهو هنا مصدر يصف المفعول المطلق بمعنى متمهلاً .

٤- ساروا رويداً ، وهو هنا مصدر يصف المفعول المطلق المحذوف ، أو هو مصدر وقع حالاً ، كما فى جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً (١٦٧) .

وتحتل الآية الكريمة : « فمهل الكافرين أمهلهم رويداً » (١٦٨) ، أن تكون من الاستعمالين الثالث والرابع (١٦٩) .

٥- رويد زيداً .

٦- رويدك زيداً .

وهاتان الصورتان الأخيرتان هما اللتان حكم النحاة بأن " رويد " فيهما اسم للفعل (١٧٠) ، وأنه نقل من المصدرية إلى اسم الفعل (١٧١) .



والشواهد التي حفظت لهذه الاستعماليين :

[١] قول المعطل الهذلي :

رويد عليا ، جد ما ثدى أمهم إيلينا ، ولكن ودهم متماين (١٧٢)

[٢] قول وداك بن سنان بن نميل المازني :

رويد - بني شيبان - بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان (١٧٣)

وقد روى بالتثوين " رويداً " في المحتسب لابن جني .

[٣] ومن حديث الرسول ﷺ : " يا أنجش ، رويدك سوقك بالقوارير " (١٧٤) .

[٤] ومن حديثه أيضاً - ولعله رواية أخرى للسابق : " يا أنجشة ، رويدك سوقاً بالعوازم " (١٧٥) .

وقالوا : إن معنى " رويداً " إذا استعملت لهذا الشكل :

١- معنى : أمهل فعل الأمر (١٧٦) .

٢- معنى : ارفق فعل الأمر (١٧٧) .

٣- معنى : دع ، أو اترك فعلى الأمر (١٧٨) .

والمعاني الثلاثة مختلفة اختلافاً يسيراً ، ربما يكون مرجعه إلى الوظائف وارتباطها بالسياق ، كالتهمك والسخرية . وكأن هذه الألفاظ تحمل معنى فعلياً يجعلها تتصل بضمير المفعول به مباشرة .

بَلِّهَ :

أجمل ابن هشام في المغنى (١٧٩) آراء اللغويين والنحاة في ماهية هذا اللفظ فقال : " بلِّه على ثلاثة أوجه : اسم لـ " دع " ، ومصدر بمعنى التترك ، واسم مرادف لـ " كيف " ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثاني .

وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله ( الشاعر كعب بن مالك الأنصاري ) يصف

السيوف :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها      بله الأكف كأنها لم تخلق (١٨٠)

وتفسير النحويين لمعنى "بله" إذا كان اسم فعل أو مصدراً يعتمد على معنى يكاد أن يكون واحداً فيهما، بل هو معنى واحد فى الحقيقة ، فإن "دع" تعنى: اترك. ويكثر فى النصوص القديمة ورود حرف الجر " إلى " متصلاً بضمير خطاب ويرد - نادراً - متصلاً بضمير المتكلم المفرد ، وأعنى بوروده كذلك أدائه للمعنى المعروف من استعمال " أسماء الأفعال " .

فما ورد من ذلك فى الشعر الجاهلى :

[١] قول النابغة الذبياني :

أكنى يا عيين إليك قولاً      سأهديه إليك : إليك عنى (١٨١)

[٢] قول عمرو بن كلثوم :

إليكم يا بنى بكر إليكم      ألما تعرفوا منا اليقيناً (١٨٢)

[٣] قول زهير بن أبى سلمى :

وإما أن يقول بنو مصاد      إليكم ، إنما قوم براء (١٨٣)

وفى الحديث أن النبى ﷺ ركب حماراً وانطلق إلى عبد الله بن أبى ، فقال

عبد الله للرسول : " إليك عنى ، والله لقد آذانى نتن حمارك " (١٨٤)

ونقل صاحب الأغانى قوله لأعشى همدان يزجر جارية : " إليك عنى يا

لكعاء " (١٨٥) .

وقد فسر النحاة معنى " إليك وإليكم " وما إليهما بأنه: تتح (١٨٦) ، وفسره المبرد

بأنك تأمر المخاطب أن يتأخر (١٨٧) ، وكذلك فسرهُ ابن عصفور بمعنى : تأخر وتتج

عن مكانك الذى أنت فيه (١٨٨) .

وقد فسر الرضى معنى " إليك عنى " تفسيراً فريداً يرجعه إلى جملتين

أمريتين ، - وقد فعل ذلك فى الظروف وشبهها مما استعمل اسماً للفعل - فقال إن

الأصل "ضم علقك إليك وتتج عنى" (١٨٩) وأن الاستعمال كثر بالاختصار على الجار.

وهذا تفسير جيد يربط حرف الجر بفعل مقدر ويلغى من أسماء الأفعال ما نقل من الظروف وحروف الجر ، وهذه الطريقة فى التفسير هى مما يقبله البحث اللغوى الحديث فيما يعرف بالتركيب التقديرى أو البنية العميقة Deep Structure .

وقد نص سيبويه على أن " إليك " مما " لا يتعدى المأمور ولا المنهى " (١٩٠) ، أى أن " إليك " اسم فعل لازم ، وقد فسرته بمعنى " تتحَّ " وهو لازم كذلك ، وكذلك نص ابن عصفور ، ولكن ورد استعمال جاء فيه اسم منصوب بعده على أنه مفعول به ، فقد روى الفراء فى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ ﴾ (١٩١) رواية أخرى للحديث المتقدم جاء فيه " مر رسول الله ﷺ على حمار فوقف عبد الله بن أبى فى مجلس قومه ، فراث حمار رسول الله ، فوضع عبد الله يده على أنفه ، وقال : " إليك حمارك فقد آذانى " (١٩٢) .

فكأن الفعل المقدر ههنا هو : نحَّ - أو باعذ - أو خذ . ولعل التقدير الأخير " خذ " مما يطمئن إليه الكوفيون ، فقد نقل ابن هشام فى " المغنى " (١٩٣) أن ابن عصفور يعد " إلى " إغراء فى قوله تعالى : ﴿ وَاضْمَمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ (١٩٤) والمعنى : خذ جناحك ، أى : عصاك ، وعقب بقوله : " لأن " " إلى " لا تكون بمعنى " خذ " عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين " (١٩٥) .

وفهم من تعقيبه أن الكوفيين يعطون " إلى " معنى : خذ ، وبذلك يليها مفعول به ، وأن البصريين لا يجيزون ذلك .

ولكن الملاحظ أن هذا الاستعمال شائع فى أساليبنا المعاصرة نسمعه بكثرة فى الإذاعة ، فيقول قارئ نشرة الأخبار مثلاً : إليكم الأنباء بالتفصيل ، بنصب ما بعد " إليكم " فيضمنها معنى : " خذوا " ، ونقرأ مثل ذلك فى بعض كتابات المؤلفين : و " إليك البيان " حتى إن مجمع اللغة العربية قد أثبت فى " المعجم الوسيط " هذا الاستعمال : " ويقال : إليك عنى فى طلب التنحى ، وإليك هذا فى عرض الشيء " (١٩٦) .

ولعل " إلى " فى الاستعمال الأخير ما تزال تحمل دلالة على تعلقها بفعل  
يقدر أمراً " خذ " ، أو مضارعاً للمتكلم : أقدم ، أعرض .

وربما لم يعد لها معظم النحاة - بهذا المعنى - اسم فعل لوضوح تعلقها  
بالفعل المقدر على عد ابن هشام من المعانى التسعة التى تؤديها " على " الحرفية :  
معنى المصاحبة <sup>(١٩٧)</sup> ، ولعله من هذا المعنى تطور التعبير المعروف " عليك كذا  
" و " عليك بكذا " ، المعدود بين أساليب الإغراء ، وأسماء الأفعال ، ويفسره  
اللغويون والنحاة بما يقترب من معنى : الزم ، احفظ ، خذ .

ومن استعمالات " عليك " فى هذا المعنى :

١- قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ <sup>(١٩٨)</sup> ، فسره القرطبي  
فقال : " معناه : احفظوا أنفسكم من المعاصي ، تقول : عليك زيدا ، بمعنى :  
الزم زيدا " <sup>(١٩٩)</sup> .

٢- قول ذى الخرق الطهوى يخاطب الذئب :

عليك الشاء شاء بنى تميم فعافقها فإنك ذو عفاق <sup>(٢٠٠)</sup>

وقوله لأبى طلحة وقد صرعت الناقة صفية - رضى الله عنها - " عليك بالمرأة " <sup>(٢٠١)</sup> .  
وقال الرضى : " وأما " على " بمعنى : أولنى أى : أعطنى ، فهو مخالف  
للقياس ؛ إذ هو أمر ، لكن الضمير المجرور به فى معنى المفعول ، يقال : على  
زيداً أى قربنيه ، والقياس أن يكون المجرور فاعلاً " <sup>(٢٠٢)</sup> .

ونقل السيوطى عن الأندلسى أن من الفروق بين الأمر المأخوذ من الفعل  
وحده وهذه الألفاظ : " عليك ودونك " ونحوهما فى الإغراء " ، " أن الإغراء  
يكون مع المخاطب " <sup>(٢٠٣)</sup> .

ويبدو أن النحاة ههنا قد تشددوا فوق ما ينبغى ، فإنه قد وردت استعمالات  
لفصحاء فيها اتصال " على " بغير ضمير الخطاب من ذلك :

١- حديث الرسول ﷺ : " يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة  
فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء " <sup>(٢٠٤)</sup> .

وقد استند النحاة فى حكمهم بشذوذ هذا الاستعمال إلى أن " عليك " تستعمل فى الأمر ، والأمر يغلب أن يكون للمخاطب ، فلذلك شذوذاً أن يستعمل ضمير غير المخاطب مع هذه الصيغة وأشباهاها حتى لقد خرج ابن عصفور حديث الرسول ﷺ " فعليه بالصوم " : " على أن تكون الباء زائدة فى المبتدأ كأنه قال : فعليه الصوم ، فلا يكون من الإغراء " (٢٠٥) .

وأما دخول " على " على اسم ظاهر أيضاً أنهم لا يجيزونه ، وقد وضع الرضى ذلك فى قوله : " وسمع الأخفش : على عبد الله زيدا أى : قربه إياه ، وهو أشد من " على " لجره المظهر " (٢٠٦) ، ولم ترد استعمالات ورد فيها " على " وبعده اسم ظاهر فى أداء معنى الأمر المفهوم من " عليك " وأشباهاه .

مما تناوله النحاة تحت اسم " أسماء الأفعال " مجموعة محدودة من الظروف منها :

#### [١] أمامك :

ذكر النحاة لهذه الكلمة معانى متعددة قد يخالف بعضها بعضاً :

١- فهى تارة بمعنى " تقدم " (٢٠٧) فعل أمر .

٢- وتارة بمعنى التحذير والتخويف من شيء أمام المخاطب (٢٠٨) .

٣- وثالثة بمعنى تبصير المخاطب شيئاً أمامه (٢٠٩) .

وربما كان بين المعنيين الأخيرين تقارب ، ولكن المعنى الأول لا يتفق معهما فى شيء سوى المكانية .

#### [٢] بعدك :

ذكرها سيبويه وفسرها ، وتابعه فى ذلك الزمخشري ، والمعنيان اللذان وردا عندهما (٢١٠) :

١- معنى " تأخر " فعل أمر .

٢- معنى تحذير المخاطب من شيء خلفه .

وليس بين المعنيين تقارب في غير المكانية .

### [٣] خلفك :

المعنيان اللذان أوردهما ابن السراج<sup>(٢١١)</sup> لاستعمال " خلفك " في هذا المجال :

١- معنى فعل الأمر " تأخر " .

٢- معنى تحذير المخاطب من شيء خلفه .

والمعنيان مطابقان تماماً لما تؤديه " بعدك " ، ويكادان يطابقان ما أورده النحاة من معاني " وراءك " .

### [٤] دونك :

يتفق النحاة على أنها بمعنى فعل الأمر " خذ " <sup>(٢١٢)</sup> ، وهي تؤدي هذا المعنى إذا تبعها ما يدل على شيء مادي ، كما مثلوا بالعبارة : دونك زيدا ، وكما استعملها ابن هشام في خطبة كتبه " مغنى اللبيب " حيث قال : " فدونك كتاباً تشد الرجال فيما دونه " <sup>(٢١٣)</sup> .

فإذا كان ما بعدها يدل على أمر معنوي اقترب من معنى " عليك " أى : الزم ، وهذا ما قد يفهم من التفسير الذى يقدمه سيبويه للعبارتين : دونك زيدا ، وعندك زيدا " ، تأمره به <sup>(٢١٤)</sup> ، ومثل ذلك يفهم من قول المبرد : " عليك زيدا ، ودونك زيدا إذا أغريته " <sup>(٢١٥)</sup> ، ومن قول ابن عصفور : " تقول عليك زيدا وبزيد ، ودونك زيدا ، وعندك زيدا إذا أمرته به " <sup>(٢١٦)</sup> .

حتى إن بعض المستشرقين فسرها بمعنى " الزم أو تَقَدَّم " اعتماداً على ما يفهم من عبارات نقلت في نصوص نثرية كما فى " دونك صراعى ، ودونكم لا تقبلوهم ، ودونك فتمرس بى " <sup>(٢١٧)</sup> .

### [٥] عندك :

اختلف معنى " عندك " لدى النحاة ، فهو عند سيبويه يعنى <sup>(٢١٨)</sup> .

١- فعل الأمر تقدّم .

٢- تحذير المخاطب من شيء أمامه .

فهى هنا تطابق " أمامك " تماماً ، وهى عند الرضى (٢١٩) ، والسيوطى (٢٢٠) بمعنى :

٣- فعل الأمر خذ .

وقد جمع ابن عصفور بين المعانى الثلاثة على أن يكون " عندك " متعدياً إذا كان بمعنى " خذ " ، وغير متعد إذا كان للتحذير أو الأمر بالتقدم قال: " وقد توضع أيضاً " عندك " موضع تخوّف ، وتقدم فلا تتعدى ، فنقول : عندك إذا خوفته من شيء بين يديه ، أو أمرته بأن يتقدم " (٢٢١) .

ومفهوم الظرفية واضح فى الاستعمال للتحذير من شيء أمام المخاطب ، أو أمره بالتقدم ، وهو أقل وضوحاً فى معنى " خذ " وإن كان غير بعيد .

#### [٦] مكانك :

إلى جانب وضوح معنى الظرفية فى هذا اللفظ قدم النحاة تفسيرات مختلفة لمعناه عند استعماله اسماً للفعل ، فله عند سيبويه (٢٢٢) معنيان :

١- معنى " تأخر " فعل أمر .

٢- معنى تحذير المخاطب من شيء خلفه .

وهذان المعنيان نجدهما أيضاً عند الزمخشري (٢٢٣) ، وابن عصفور (٢٢٤) ، وهناك معنى ثالث .

٣- معنى فعل الأمر " اثبت " أو " الزم مكانك " ، وقد ذكر هذا المعنى : ابن جنى (٢٢٥) ، والرضى (٢٢٦) ، والسيوطى (٢٢٧) ، والأشمونى (٢٢٨) ، وهناك معنى رابع :

٤- معنى الوعيد ، أو التهديد ، وقد ذكره ابن فارس فى كلامه على أنه " للعرب كلام بالفاظ تختص به معان لا يجوز نقلها إلى غيرها ، من ذلك قولهم : مكانك ، قال أهل العلم : هى كلمة وضعت على الوعيد ،

قال الله جل ثناؤه : « **مكانكم أنتم وشركاؤكم** » (٢٢٩) ، كأنه قيل لهم :  
انتظروا مكانكم حتى يفصل بينكم " (٢٣٠) .

#### وهناك معنى خامس :

٥- معنى فعل الأمر " انتظر في مكانك " ، فقد نقل الفراء أنه " سمع بعض  
العرب يقول : مكانك زيدا ، قال الفراء : وسمعت بعض بنى سليم  
يقول في كلامه : مكانكني ، يريد : انتظرني في مكانك " (٢٣١) .

وهذا المعنى قريب من المعنى الثالث إلا أنه يعامل معاملة فعل متعد ، فقد  
تبعه اسم منصوب أو ضمير نصب .

والمعنى الثالث هو الأصل في استعمال الظرف استعمالاً مختصراً  
بالاستغناء عن أفعال الأمر التي تقدر قبله ، ثم بالإضافة البلاغية التي تأتي في  
بعض الاستعمالات .

فالاستعمال الأساسي : اثبت في مكانك - الزم مكانك ، انتظر شخصاً في  
مكانك يشمل الاستعمالات الثلاثة الأخيرة ، مع ما في الاستعمال الرابع من معنى  
الوعيد والتهديد الذي أشار إليه ابن فارس وفهمه أهل العلم من مقام قوله تعالى  
للمشركين : « **مكانكم أنتم وشركاؤكم** » (٢٣٢) ، أما المعنى الأول فإنه يسهل فهمه  
إذا فسرنا " تأخر " بالنهي عن التقدم ، وهو قريب من المعنى الأساسي .

وأما المعنى الثاني فهو معنى بعيد عن الظرفية ، والشواهد التي حفظتها  
كتب النحو تؤيد المعنى الأساسي للظرف وهو الثبوت في المكان كما في قوله  
تعالى : « **مكانكم أنتم وشركاؤكم** » (٢٣٣) ، وقول بعض بنى سليم : مكانك زيدا ،  
ومكانكني .

ومن الشواهد الشعرية قول عمرو بن الإطنابة :

**وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي** (٢٣٤)

وواضح أن " مكانك " في البيتين تعني : اثبتني في مكانك من الموقعة ،  
يقولها تثبيتاً لنفسه في القتال ، وكأنه ينهاها عن التراجع والفرار .



## [٧] وراءك :

- ١- ذكر سيبويه أن " وراءك " تستعمل " إذا أردت : افطن لما خلفك " (٢٣٥).
- وكذلك فسرها الزمخشري فقال: " وراءك أى : انظر خلفك ، إذا بصرت شيئا " (٢٣٦) ، فهذا المعنى هو معنى التنبيه للمخاطب والتحذير من شيء خلفه .
- ٢- ولها معنى آخر ذكره الرضى والأشمونى والسيوطى ، وهو أنها تعنى : تأخر ، فعل أمر (٢٣٧) .

- ٣- ويقرب من هذا المعنى ما ذكره ابن جنى من أن " وراءك اسم تتحَّ " (٢٣٨) .

والظرفية عامل مشترك بين هذه المعانى :

انظر وراءك - ارجع وراءك تتحَّ عن مكانك ، والمقام هو الذى يحدد المراد : التحذير - الأمر بالتراجع الأمر بالتحكى . ويشبه " وراءك " فى المعنيين الأولين الظرف " خلفك " .

ولم يورد النحاة شواهد على استعمال " وراءك " ولا على استعمال " خلفك " اسمين لفعلين ، ولكن ابن الخشاب أورد فى " المرتجل " شطر بيت للفرزدق يبدأ " وراءك " ولكن البيت بتمامه فى الديوان :

إذا جشأت نفسى أقول لها : ارجعى وراءك واستحى بياض اللهازم (٢٣٩)

وهذا التركيب بعينه الذى يضم فعل الأمر " ارجع " والظرف " وراء " موجود فى قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا ﴾ (٢٤٠) ، ومن اجتماع الفعل والظرف نجد بينهما ارتباطاً يفسر المعنى المقصود عند الاختصار على الظرف وحده ، وواضح أن معناه الأمر بالرجوع .

صيغة فعال فى الأمر هى القسم الذى رأى النحاة أنه ينفرد من بين الخوالب بكونه مشتقاً ، ويمكن أن يكون التعبير عن هذه الفكرة بأن صيغة " فعال " تمثل القسم الذى يرجع إلى أصول اشتقاقية ، ولألفاظه وزن صرفى خاص ، وله عند النحاة قاعدة تجعله قياسياً طبقاً لشروط معينة .

فالمرتجل والمنقول من الخوالف ليس لشيء منهما حظ من قياس أو وزن صرفي خاص يتيح له أن يطرّد صوغه من أصول متباينة ، وكثير منهما لا يرجع إلى أصل اشتقاقي .

وقد قرر النحاة أن " فعال " ليس بمطرّد في الصفات نحو " حلاق " ولا في مصدر نحو " فجار " ، وإنما يطرّد هذا الباب في النداء وفي الأمر " (٢٤١) ، ومنع المبرد أن يقاس وزن فعال في الأمر (٢٤٢) ، ومن أجاز له شرطه بأن يكون من فعل ثلاثة مجرد تام متصرف .

**وحصر الصغاني صيغة فعال في الأمر في واحد وثلاثين لفظاً هي :**

نعاء - دباب - ضراب - شتات - خراج - جماد - حماد - حياذ -  
رصاد - عواد - حذار - حضار - نظار - خناس - مساس - قطاط - لطاط -  
يعاط - دهاع - سماع - مناع - نزاف - علاق - براك - تراك - دراك -  
مساك - فعال - قوال - نزال - صمام (٢٤٣) .

وأضاف إليها السيد سالم خليل رزق ولم يورده الصغاني وهو ثلاثة ألفاظ هي : ذمار - كفاف - شلال (٢٤٤) .

فجملة ما استعمل في القديم للأمر من صيغة فعال أربعة وثلاثون لفظاً ، توارى معظمها في الاستعمال ، ولم ينشأ جديد ، ويبدو أن الرأي المنسوب إلى المبرد بمنع قياس هذه الصيغة وعدم تجاوز المحفوظ والمسموع منها كان مبنياً على ملاحظة صائبة ، وكتب الصرف لا تتناولها في المشتقات .

وفى الاستعمال اللغوي المعاصر قد يستعمل شاعر أو كاتب قصصى أو سواهما كلمة " حذار " ، نجد مثلاً لذلك في قصيدة غنائية للشاعر كامل الشناوى حيث يقول :

**وهاتف يهتف بى حذار يا مسكين (٢٤٥)**

وفى استعمال العامة قد نجد - على قلة - كلمة " سماغ " غير محركة الآخر تقال بدلاً من : اسمعوا .

وتعد مفردات العربية التي على صيغة فعال من المصادر الحقيقة مثلها مثل : "ذهب وسمع" في أنها مسموعة لا مقيسة ، كما يقول السيوطي (٢٤٦) ، و " تحفظ ولا يقاس عليها " كما يقول سيبويه (٢٤٧) وفي هذا ما يفسره عدم الاتساع في استعمال صيغها ، وينقض القاعدة القائلة بقياسيتها واطرادها .

ومما استدل به على كونها مصادر حقيقية أن سيبويه في حديثه عن استعمال المصادر النائية عن فعل الأمر قد قرن بين مصادر مثل : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وبين صيغة فعال ممثلة في بيت الكميت بن معروف :

**نعاء جذاماً غير موت ولا قتل ولكن فراقاً للدعائم والأصل** (٢٤٨)

وقد رأت "ماريا هوفنر" أن المصدر الموازن لـ "فعال" في اللهجات العربية الجنوبية القديمة هو من الأوزان السامية القديمة للمصادر ، وأنه قد نبعت منه عدة أوزان حديثة منها وزن "فعال" في عربيتنا الذي طرأ عليه تغيير في أوله فكسرت فاؤه بعد أن كانت مفتوحة في الأصل (٢٤٩) .

والدكتور "هنري فليش" يرى أن كثيراً من الكلمات العربية التي وردت بزنة "فعال" مكسور الفاء من أوزان "فعال" مفتوحة مع ما دخل عليها من المخالفة بين الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة (الألف) (٢٥٠) .

والدكتور "تمام حسان" يرى أن تلحق صيغة "فعال" الأمر بقسم المصادر من أقسام الكلم ، بناء على اعتبار غير متعلق بالصيغة نفسها ، ولكن لأنه يرى أن "فعال" بالنسبة إلى الخوالب تشبه المصدر بالنسبة إلى الفعل حين يأتي بمعناه "فكما أننا لا نعد المصدر فعلاً حين يؤدي وظيفة الفعل ، فكذلك لا نعتد صيغة "فعال" من الخوالب لأدائها وظيفة الخوالب" (٢٥١) .

وبهذا تتضافر الصيغة والوظيفة في إخراج صيغة "فعال" الأمرية من عداد الخوالب وإحاقها بالمصادر .

وتقوم أسماء الأفعال مقام أفعالها ، ولا تتصرف تصرفها ، ولا تصرف  
الأسماء ، أى لا تثبت أبنيتها لاختلاف الزمان كالفعل ، ولا تتصرف تصرف  
الأسماء ، فلا يسند إلى مدلولها كما يسند إلى الأسماء ، فلا تكون مثناة ولا فاعلة.  
وتعد أسماء لمعنى الأفعال ، كما تعد أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب  
والأمر ، فتبعه الزمان .

ولابن جنى فى تعليل ذلك مبحث طريف ، وخلصته أنك لا تقول (صه)  
فتسلم كما يقول اسكت فتسلم ، ولا (مه) فتستريح ، كما تقول اكف فتستريح ،  
وذلك أنك إذا أجبت بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك فى الأول معنى المصدر ،  
إنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله ، ألا تراك إذا قلت : زرنى فأكرمك ،  
فإنك إنما نصبتّه ، لأنك تصورت فيه لتكون زيارة منك فإكرام منى فـ " زرنى "  
دل على الزيارة ؛ لأنه من لفظه فدل الفعل على مصدره ... فإذا لم يكن ( صه )  
فعلاً ولا من لفظه ... (٢٥٢) فتستبط منه معنى المصدر لبعده ... فاما الجزم فى  
جواباتها فجائز حسن ، وذلك قولك : صه تسلم ، ومه تسترح ، ودونك زيدا تظفر  
بسلبه ، ألا تراك فى الجزم لا تحتاج إلى تصور معنى المصدر لأنك لست تنصب  
الجواب فتضطر إلى تحصيل معنى المصدر الدال على أن والفعل " (٢٥٣) ، غير  
أن ابن جنى لم يورد شاهداً يؤيد ما قاله .

ويرى ابن جنى أن هذه الألفاظ قد جيء بها فى اللغة لأسباب ثلاثة ، الأول  
: السعة فى اللغة ، فالشاعر مثلاً يستطيع أن يأتى بلفظ دهرين إن كانت أبيات  
قصيدته منتهية بمثل لفظ ( المصريين ) ، الثانى : المبالغة ، فإذا أريد بالفعل  
المبالغة فى معناه ، أخرج عن مضاد حاله من التصرف ، الثالث : ما فى ذلك من  
الإيجاز والاختصار ، وذلك أنك تقول للواحد : صه ، وللاثنتين صه ، وللجماعة صه  
، وللمؤنث (٢٥٤) .

وفى هذا نظر من ناحية المبدأ ومن ناحية التفصيل ، أما من ناحية المبدأ  
فلسنا نعرف لماذا كانت هذه الألفاظ فى اللغة ، تماماً كما أننا لا نعرف لماذا كان  
فعل الأمر أو الفعل الماضى فى اللغة .

ومن الخطأ التبرير المنطقي لكل ما هو لغوي ، ثم إن تاريخ الألفاظ وترتيب ورودها على اللسان العربي أمر فيه من الغموض ما يجعله بعيداً عن تفسيره وبهذا اليسر. وأما من ناحية التفصيل فالشاعر المتمكن لا يعجزه عدم وجود لفظ ( دهرين ) في اللغة لكي يكمل قصيدته إن كانت القافية وحرف الروي متفقين معها .

وإذا تقبلنا المبالغة في التعبير بهذه الألفاظ ، فلسنا نقبل أنها للإيجاز ، فـ ( صه ) و ( هلم ) وما إليها من أسماء الأفعال ليس من الإيجاز عدم إسنادها إلى ضمائر ، ثم إن هناك قبائل تثني وتجمع ( ٢٥٥ ) .

### [٣] خاتمة ونتائج

لقد قر لدى اللغويين أن أى تركيب لا يكون من الفقر ، بحيث لا يملك إلا صرة دلالية واحدة ، فكل تركيب مهما بلغت بساطته البنيوية يحمل فى طيات بنيته مستويات دلالية تبدأ بمستويين فأكثر .

فكل تركيب يحمل فكرة عامة أو مفهوماً ، ثم يكتسب هذا التركيب خصوصية دلالية - يتميز بها عن نظائره - بأثر الظروف اللغوية وغير اللغوية المحيطة بالتركيب .

ونصل من خلال هذا العرض إلى النتائج الآتية :

[١] وقد يترخص فى " الصيغة " أو " البنية " ويكون ذلك لأداء معنى خاص فى التركيب الذى جاءت فيه الصيغة التى خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها .

[٢] يسمح النظام اللغوى ببعض الترخص فى القرائن التى تعمل متعاونة على إحكام تماسك الجملة على أن هذا الترخص نفسه جزء من النظام اللغوى يسمح به فى الموضع المعين لأداء غرض مخصوص ويؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين .

[٣] إن حصر النماذج والصور لا يمكن من إنتاج كلام إذ ليس الأمر مجرد كلمات مرصوفة ينطق ببعضها فى إثر بعض ، بل المعنى يكمن فى تعليق بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، وهذا التعليق يكون بين معانى الكلمات لا بين ذواتها .

[٤] قد تقوى العرب المعنى وتبالغ فيه وتتبع لذلك طرائق متعددة تعد فى المنظور الحديث بدائل أسلوبية .

[٥] كثير ما تتعدد الصور التعبيرية للمعنى الواحد ويكون لكل صورة معنى يختلف عن معنى الصورة الأخرى مع اشتراكهما فى المعنى العام فتكون للمعنى العام ، مساحة واسعة تملؤه تعبيرات متعددة .

[٦] تعد الصيغ الدالة على الطلب في العربية إحدى صور المحور الثقلي أو التبادلي .

[٧] فالبحث من خلال التحليل يكون موضوع علم اللغة وهو الكفاية اللغوية في أبعادها أي القواعد الكلامية والظواهر النفسية والاجتماعية للكلام .

[٨] يتصرف فعل الأمر على حين لا تتصرف أسماء الأفعال بالرغم من أن الوظيفة واحدة والاختلاف في اللفظ بحيث لا تؤثر الوظيفة أو تتأثر بالتصرف الإعرابي .

[٩] يناقض كل من فكرة البدائل التعبيرية والاستعمال بعض نتائج المنهج المقارن ؛ لأن صور الأفعال جميعاً وغيرها من مصادر وأسماء أفعال وصور تركيبية أخرى استعملت جميعاً في مقصد دلالي واحد في فترة زمنية واحدة ، بل تردد عدد غير يسير منها في نص واحد للدلالة على المعنى الواحد وإن كانت هناك فروق دلالية طفيفة .

[١٠] مراعاة المقام بكل ظروفه وملابساته ينبغي أن تؤخذ مبدأ من مبادئ التقعيد لطرق التعبير عن صيغ مبحث الطلب ووسائله .

[١١] يعد تركيب النداء إحدى صور الطلب وهيئاته التركيبية سواء أكان ذلك بالركن الاسمي المكون من الأداة والمنادى أو بالجملة الطلبية التي تليه دائماً وإن كانت ترد خبرية في بعض الأحيان .

[١٢] تتوقف صورة التعبير عن الطلب في كثير من الاستعمالات على تجريدات النحاة واللغويين ، فقد يكون اللفظ واحداً وتتنوع البدائل في المصطلحات التي يضعها النحاة ؛ إذ يعد اللفظ المستعمل اسم فعل أحياناً أو مصدراً في أحيان أخرى أو اسم مصدر مثل ( رويد - بله ) .

[١٣] أسماء الأفعال بدائل أسلوبية عن الأفعال بقصد المبالغة في الحدث ؛ لأن الأفعال تدل على الحدث دلالة مطابقة .

[١٤] اختلطت صور التعبير عن الأمر والنهي والإغراء والتحذير ببعضها ، نتيجة لسعة العربية، حيث لا تعبر تعبيراً مباشراً بصيغتي "افعل" ولا "تفعل".

## المصادر المراجع

\* Kaplan m Robert ( eds . ) , on the scope of applied Linguistics , Mass , ١٩٨٥ PP.2١-2٦٠ .

\*\* Corder, S., Problems and Solutions in applied linguistics in : Qvistgaard er al., Applied Linguistics . problems and solutions , Heidelberg ١٩74, P.5٥ .

[١] Leech and short : style in fiction 24, Penguin Books , ١٩74 .

[2] د/صلاح فضل : علم الأسلوب ص ٣٠ ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ١٩٨٨ م .

[3] السيرافي : شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣٠٣/١ ، تصوير المثني ، بغداد ، بيروت ١٩٧٠ م .

[4] د/عبد الرأجي : دروس في كتب النحو ص ١٥ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ م .

[5] د/مهدى المخزومي : في النحو العربي ص ١٠٨ حاشية ١ ، المكتبة العصرية صيدا ، لبنان ١٩٦٤ م ، وإسرائيل ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص ١٥ ، مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٢٩ م .

[6] د/مهدى المخزومي : في النحو العربي ص ١٥ .

[7] د/إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٤٩ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٦ م .

[8] فؤاد ترزي : الاشتقاق ص ٢٤٢ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٦٨ م .

[9] الرماني : معاني الحروف ص ١٧٠ ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار نهضة مصر القاهرة ١٩٧٣ م .

[١٠] أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٥٣٥/٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، السعادة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠ م .



[١١] السيرافي: شرح أبيات سيبويه ٧١/١ ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ،  
النجالة الجديدة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

[١٢] الرماني : معاني الحروف ، ص ١٦٧ .

[١٣] المائدة : ٦ .

[١٤] الحج : ١٥ .

[١٥] المائدة : ١٠٥ .

[١٦] محمد : ٤ .

[١٧] البقرة : ٢٣ .

[١٨] فصلت : ٤٠ .

[١٩] الإسراء : ٥٠ .

[٢٠] الطور : ١٦ .

[٢١] المائدة : ٢ .

[٢٢] النحل : ١١٤ .

[٢٣] ابن الحاجب : الكافية في النحو ص ٣٥ ، المطبعة البهية ١٣٠٤ هـ .

[٢٤] الرضى الأستراباذى : شرح الرضى على الكافية ٧٦/٢ ، مطبعة الشركة  
الصحافية العثمانية سنة ١٣١٠ هـ .

[٢٥] السابق نفسه والصفحة نفسها .

[٢٦] ابن هشام الأنصاري : شرح شذور الذهب ٦٩ ، تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد ، التجارية ، ط ١١ ، ١٩٦٨ م ، والزمخشري : الكشاف ٢٢٤/١ ،  
مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٤٨ م .

[٢٧] هود : ٣٧ .

[٢٨] البقرة : ٢٨٢ .

[٢٩] المائدة : ١٠٥ .

[٣٠] النساء : ٣٦ .

- [٣١] طه : ٢٥-٢٩ .
- [٣٢] الطور : ١٦ .
- [٣٣] التوبة : ٥٣ .
- [٣٤] البقرة : ١٨٧ .
- [٣٥] الجمعة : ١٠ .
- [٣٦] القلم : ٤٤ .
- [٣٧] إبراهيم : ٣٠ .
- [٣٨] البقرة : ٢٣ .
- [٣٩] البقرة : ١١١ .
- [٤٠] آل عمران : ١٦٨ .
- [٤١] الدخان : ٤٩ .
- [٤٢] النساء : ١٣٨ .
- [٤٣] البقرة : ٢٨٢ .
- [٤٤] الأنفال : ٥٧ .
- [٤٥] النحل : ١١٤ .
- [٤٦] آل عمران : ٢٠ .
- [٤٧] المائدة : ٩١ .
- [٤٨] الحديد : ١١ .
- [٤٩] القمر : ٣٢ .

[٥٠] د/ عبد المنعم عبد الحليم سيد : البدائل الأسلوبية ، دراسة في تراكييب نحوية في النص القرآني ، ص ٢١ ، ٢٢ ، مج ٣ ، العدد الأول ٢٠٠٠ ، دار غريب ، القاهرة .

[٥١] الطلاق : ٧ .

- [٥٢] العنكبوت : ١٢ .
- [٥٣] محمد : ٤ .
- [٥٤] سيبويه : الكتاب ١/١٢٨ .
- [٥٥] سيبويه : الكتاب ١/٤٥٢ .
- [٥٦] المائدة : ٩١ .
- [٥٧] الأنبياء : ٨٠ .
- [٥٨] النساء : ٥٨ .
- [٥٩] البقرة : ٢٢٨ .
- [٦٠] البقرة : ٢٣٤ .
- [٦١] البقرة : ١٩٦ .
- [٦٢] البقرة : ١٨٥ وابن الشجرى : الأمالى ١/٢٥٧ ، مطبعة دار المعارف  
العثمانية بحيدر آباد - الدكن ١٣٤٩هـ .
- [٦٣] البقرة : ١٨٣ .
- [٦٤] البقرة : ٢٨٠ .
- [٦٥] ابن الشجرى : الأمالى الشجرية ١/٢٥٩ .
- [٦٦] البقرة : ٢٣٣ ، وانظر السيوطى : همع الهوامع ١/٧ ، مطبعة السعادة  
بمصر ، ط١ ، ١٣٢٧هـ .
- [٦٧] الصف : ١١ ، ١٢ .
- [٦٨] آل عمران : ١٩٣-١٩٤ .
- [٦٩] لقمان : ١٧ .
- [٧٠] البقرة : ١٨٧ .
- [٧١] الرحمن : ٣٣ .
- [٧٢] البقرة : ٢٣ .

- [٧٣] فصلت : ٤٠ .
- [٧٤] إبراهيم : ٣٠ .
- [٧٥] الروم : ٣٤ .
- [٧٦] التوبة : ٥٣ .
- [٧٧] الطور : ١٦ .
- [٧٨] الدخان : ٤٩ .
- [٧٩] يونس : ٨٠ ، وانظر كذلك ابن فارس : الصحابي في فقه اللغة من ٨٤ - ١٨٦ ، مطبعة المؤيد القاهرة ١٣١٠هـ .
- [٨٠] البقرة : ١٣ .
- [٨١] هود : ٨ .
- [٨٢] ابن هشام : مغنى اللبيب ٦٨/١ - ٦٩ ، ط ٣ ، بيروت ١٩٧٢ م .
- [٨٣] النور : ٢٢ .
- [٨٤] التوبة : ١٣ .
- [٨٥] النمل : ٤٦ .
- [٨٦] المائدة : ٦٣ .
- [٨٧] المنافقون : ١٠ ، ١١ .
- [٨٨] الأحقاف : ٢٨ .
- [٨٩] النور : ١٦ .
- [٩٠] النور : ٤ .
- [٩١] النور : ١٢ .
- [٩٢] التوبة : ١٢٢ .
- [٩٣] ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٧٥/١ .
- [٩٤] الواقعة : ٨٣ .

- [٩٥] الواقعة : ٨٦ .
- [٩٦] الزمخشري : شرح المفصل ١٤٤/٨ .
- [٩٧] ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٧٦/١ .
- [٩٨] الحجر : ٧ .
- [٩٩] د/ ممدوح عبد الرحمن : شعر عمر بن أبى ربيعة دراسة أسلوبية ، مكتبة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ م .
- [١٠٠] ابن هشام : مغنى اللبيب ٧٤/٢ .
- [١٠١] الزمخشري : أساس البلاغة ص ١٥٨ ، دار التنوير العربى ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٤ م .
- [١٠٢] الخضرى : حاشية الخضرى على بن عقيل ٨٣/٢ ، المطبعة الميمنية ١٣٠٥ هـ .
- [١٠٣] الشمس ١٣ ، وانظر ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاة ص ٨٨ ، ٩٠ ، تحقيق الدكتور / شوقى ضيف ، الناشر : دار الفكر العربى ، ط١ ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- [١٠٤] سيبويه : الكتاب ٢٥٥/١ .
- [١٠٥] ابن مضاء القرطبى : الرد على النحاة ص ٨٩ ، ٩٠ .
- [١٠٦] ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٢١٥ ، المكتبة التجارية ، ط٦ ، ١٩٥٣ م .
- [١٠٧] سيبويه : الكتاب ٢٥٦/١ .
- [١٠٨] سيبويه : الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .
- [١٠٩] البقرة : ٦٠ .
- [١١٠] الأحقاف : ٢٩ .
- [١١١] الأحقاف : ٢١ .
- [١١٢] الأنفال : ٢٦ .

- [١١٣] سيبويه : الكتاب ٢٨٠/١ .
- [١١٤] د/ إبراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط ٩٦٠/٢ ، مجمع اللغة العربية ، ط ٢ ، القاهرة .
- [١١٥] ابن الشجرى : الأملى الشجرية ٢٧١/١ .
- [١١٦] الممتحنة : ٩ .
- [١١٧] النساء : ١٠ .
- [١١٨] الزمر : ٦٥ .
- [١١٩] ابن الشجرى : الأملى الشجرية ٢٧٢/١ ، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الركن ١٣٤٩هـ .
- [١٢٠] المائدة : ٣ .
- [١٢١] النساء : ٢٣ .
- [١٢٢] سيبويه : الكتاب ١٢٨/١ .
- [١٢٣] النور : ١٧ ، وانظر الأملى الشجرية : ٢٧١/١ ، ٢٥٨/١ .
- [١٢٤] سيبويه : الكتاب ٧/٣ .
- [١٢٥] ابن هشام : المغنى ٢٤٦/١ .
- [١٢٦] الممتحنة : ١ .
- [١٢٧] آل عمران : ٢٨ .
- [١٢٨] انظر ابن هشام : مغنى اللبيب ٢٤٦/١ .
- [١٢٩] التوبة : ٢٣ .
- [١٣٠] ابن هشام : المغنى ٢٤٦/١ .
- [١٣١] التوبة : ١١٣ ، وانظر سيبويه : الكتاب ٨/٣ .
- [١٣٢] البقرة : ٨٣ .
- [١٣٣] البقرة : ٢٥٦ .

[١٣٤] ابن هشام : المغنى : ٢٤٦/١ .

[١٣٥] البقرة : ١٩٧ .

[١٣٦] الزمخشري : الكشاف ٢٢٤/١ ، وابن الشجرى : الأمالى الشجرية : ١/

. ٢٥٨

[١٣٧] البقرة : ٢٥٦ .

[١٣٨] الممتحنة : ١٠ .

[١٣٩] ابن الشجرى : الأمالى الشجرية : ٢٧٢/١ ، وللالوسى : روح المعانى فى

تفسير القرآن ١٣/٣ ، إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربى .

[١٤٠] البقرة : ٢٨٦ .

[١٤١] ابن الشجرى : الأمالى ١٧٢/١ .

[١٤٢] الحجرات : ١١ .

[١٤٣] التوبة : ٦٦ .

[١٤٤] التوبة : ٩٤ .

[١٤٥] التحريم ٧ ، وانظر ابن هشام : المغنى ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ .

[١٤٦] الأنعام : ١٥١ .

[١٤٧] إبراهيم : ٣١ .

[١٤٨] الإسراء : ٥٣ .

[١٤٩] آل عمران : ٨ .

[١٥٠] البقرة : ٢٨٦ .

[١٥١] د/ ميشال زكريا : الملكة السامية فى مقدمة ابن خلدون ص ٤٠ ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، بيروت .

[١٥٢] الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٢٦٠ .

[١٥٣] أبو حيان الأندلسى : البحر المحيط ٣٩٧/١ ، ط ٢ ، دار الفكر ١٩٨٣ م .

[١٥٤] ابن جنى : الخصائص ٣٤/٣ وما بعدها ، تحقيق محمد على النجار ، ط

دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

- [١٥٥] ابن جنى : الخصائص ٣٧/٣ .
- [١٥٦] محمد بن عبد الله بن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٢١٦ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ١٩٥٧ م .
- [١٥٧] د/فاضل صالح السامرائى : معانى النحو ٤٢٣/٤ ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل ط ١ .
- [١٥٨] شرح الرضى على الكافية : ٧٦/٢ ، ٨٢ ، ٨٣ ، وانظر شرح ابن يعيش : ٢٥/٤ .
- [١٥٩] شرح الرضى على الكافية : ٧٦/٢ .
- [١٦٠] الأشمونى : شرح الأشمونى ٢٠٢/٣ الحلبى ، القاهرة د.ت .
- [١٦١] محمد : ٤ .
- [١٦٢] ابن جنى : الخصائص ١٢٠/١ ، وابن منظور : لسان العرب مادة ن د ل بولاق ، الأميرية ١٣٠٠ هـ .
- [١٦٣] الأشمونى : شرح الأشمونى ١١٧/٢ .
- [١٦٤] الأشمونى : شرح الأشمونى ٢٠٢/٣ .
- [١٦٥] السابق نفسه والصفحة نفسها .
- [١٦٦] السابق نفسه ١٧٢/٢ .
- [١٦٧] السابق نفسه ٢٠٢/٣ .
- [١٦٨] الطارق : ١٧ .
- [١٦٩] القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ، ط دار الكتب المصرية ١٩٣٣ - ١٩٥٠ م .
- [١٧٠] سيبويه : الكتاب ١٢٣/١ ، ١٢٤ .
- [١٧١] الأشمونى : شرح الأشمونى ٢٠٢/٣ .



[١٧٢] سيبويه : الكتاب ١/١٢٤ ، والأشمونى : شرح الأشمونى ٢٠٢/٣ ،  
وديوان الهذليين ٤٦/٣ .

[١٧٣] ابن جنى : المحتسب ١/١٥٠ ، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
وابن يعيش : شرح المفصل ٤/٤١ ، والمرزوقى : شرح ديوان الحماسة  
١/١٢٧ ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ط ١ ، لجنة التأليف  
والترجمة والنشر بالقاهرة .

[١٧٤] البخارى : الجامع الصحيح ٨/٥٩ ، ط دار الشعب ، القاهرة د.ت .

[١٧٥] الزمخشري : الفائق فى غريب الحديث ، ع ز م حيدر آباد الدكن ١٣٢٤ هـ .

[١٧٦] ابن يعيش : شرح المفصل ٤/٢٥ .

[١٧٧] المرزوقى : شرح ديوان الحماسة ١/١٢٧ .

[١٧٨] سيبويه : الكتاب ١/١٢٤ .

[١٧٩] ابن هشام : مغنى اللبيب ١/١١٥ ( بله ) .

[١٨٠] ديوان كعب بن مالك : ص ٢٤٥ ، تحقيق سامى مكى العانى ، مكتبة  
النهضة بغداد ١٩٦٦ م .

[١٨١] مختارات الشعر الجاهلى : شرح عبد المتعال الصعدي ص ٢٤٤ ، ط ٢  
دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ١٩٤٤ م .

[١٨٢] ابن الأنبارى : شرح القصائد السبع ص ٤١٣ ، تحقيق عبد السلام هارون  
، دار المعارف ١٩٦٣ م .

[١٨٣] شرح ديوان زهير بن أبى سلمى ، ص ٧٤ ، دار الكتب بالقاهرة ١٩٤٤ م .

[١٨٤] البخارى : الجامع الصحيح ٣/٢٤٠ " باب ما جاء فى الإصلاح بين الناس  
" دار الشعب د.ت .

[١٨٥] أبو الفرج الأصفهاني : الأغاني ٦/٤٢ ، ط دار الكتب المصرية القاهرة  
١٩٣٥ م .

[١٨٦] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٤/٣٠ .

- [١٨٧] المبرد : ٢٠٢/٣ ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- [١٨٨] ابن عصفور : المقرب ١/٣٥ - ١٣٦ .
- [١٨٩] الرضى : شرح الكافية ٢/٧٥ .
- [١٩٠] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ .
- [١٩١] الحجرات : .
- [١٩٢] الفراء : معانى القرآن ٣/٧١ ، تحقيق عبد الفتاح شلبى ، الهيئة العامة  
للكتاب ١٩٧٣م .
- [١٩٣] ابن هشام : مغنى اللبيب ص ١٤٧ .
- [١٩٤] القصص : ٣٢ .
- [١٩٥] ابن هشام . مغنى اللبيب " على " ١/١٤٧ .
- [١٩٦] مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط " إلى " ، شركة مصر ، القاهرة  
١٩٦٠ ، ١٩٦١م .
- [١٩٧] ابن هشام : مغنى اللبيب " على " ١/١٤٣ .
- [١٩٨] المائدة : ١٠٥ .
- [١٩٩] القرطبي : الجامع لأحكام القرآن : آية ١٠٥ من سورة المائدة .
- [٢٠٠] الزمخشري : الفائق ب ج ل ن وابن منظور : اللسان ع ف ق العفاق  
العيث في الغنم ذهاباً وإياباً .
- [٢٠١] السابق نفسه : ٥٢/٨ .
- [٢٠٢] الرضى : شرح الكافية ٢/٧٥ .
- [٢٠٣] الأشباه والنظائر ٢/٢١٩ ، حيدر آباد الدكن ط ٢ ، ١٣٥٩هـ .
- [٢٠٤] البخارى : الجامع الصحيح ٧/٣ .
- [٢٠٥] ابن عصفور : المقرب ١/١٣٦ .
- [٢٠٦] الرضى : شرح الكافية ٢/٧٥ .

- [٢٠٧] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ ، والرضى : شرح الكافية ٧٥/٢ .
- [٢٠٨] السابق نفسه والصفحة نفسها .
- [٢٠٩] سيبويه الكتاب : ١/١٢٦ ، وابن عصفور : المقرب ١/١٣٥ .
- [٢١٠] سيبويه الكتاب : ١/١٢٦ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٧٤/٤ .
- [٢١١] ابن السراج : الأصول ١/١٦٨ .
- [٢١٢] سيبويه : الكتاب ١/١٢٧ .
- [٢١٣] ابن هشام : المغنى ٩/١ .
- [٢١٤] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ .
- [٢١٥] المبرد : المقتضب ٣/٢٠٢ .
- [٢١٦] ابن عصفور : المقرب ١/١٣٥ .
- [٢١٧] Wright , W : A Grammer of the Arabic Language Cambridge University .
- [٢١٨] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ .
- [٢١٩] الرضى : شرح الكافية ٧٥/٢ .
- [٢٢٠] السيوطى : همع الهوامع ٢/١٠٦ ، ط السعادة ١٣٢٧هـ .
- [٢٢١] ابن عصفور : المقرب ١/١٣٥ .
- [٢٢٢] سيبويه : الكتاب ١/١٢٦ .
- [٢٢٣] ابن يعيش : شرح المفصل ٧٤/٤ .
- [٢٢٤] ابن عصفور : المقرب ١/١٣٥ .
- [٢٢٥] ابن جنى : الخصائص ٣/٣٥ .
- [٢٢٦] الرضى : شرح الكافية ٣/٧٥ .
- [٢٢٧] السيوطى : الهمع ٢/١٠٦ .
- [٢٢٨] الأشمونى : شرح الأشمونى ٣/٢٠١ .
- [٢٢٩] يونس : ٢٨ .

- [٢٣٠] ابن فارس : الصحابي ٢٦٤ .
- [٢٣١] الفراء : معاني القرآن ٣٢٣/١ .
- [٢٣٢] يونس : ٢٨ .
- [٢٣٣] يونس : ٢٨ .
- [٢٣٤] ابن جنى : الخصائص ٣٥/٣ ، والسيوطى : الهمع : ١٣/٢ .
- [٢٣٥] سيبويه : الكتاب ١٢٦/١ .
- [٢٣٦] ابن يعيش : شرح المفصل ٧٤/٤ .
- [٢٣٧] الرضى : شرح الكافية ٧٥/٢ ، والسيوطى : همع الهوامع ١٠٦/٢ .
- [٢٣٨] ابن جنى : الخصائص ٣٥/٣ .
- [٢٣٩] شرح ديوان ... ق ص ٨٥١ ، ط الصاوى القاهرة ١٩٣٦ م .
- [٢٤٠] الحديد : ١٣ .
- [٢٤١] سيبويه : الكتاب ٤٢/٢ .
- [٢٤٢] السيوطى : الهمع ١٧٨/١ .
- [٢٤٣] انظر بتصريف الصغانى : ما بنته العرب على " فعال " ص ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحقيق د/ ... ، دمشق ١٩٦٤ م .
- [٢٤٤] مجلة المجمع العلمى بدمشق ص ١٣٢ - ١٣٤ .
- [٢٤٥] كامل الشناوى : الليل والحب والموت ص ١٣ ، الكتاب الذهبى ، روز اليوسف ١٩٧٢ م .
- [٢٤٦] السيوطى : ... ١٦٨/٢ .
- [٢٤٧] سيبويه : الكتاب ٢١٥/٢ .
- [٢٤٨] السابق نفسه ١٣٩/١ .
- [٢٤٩] نقله د/ جواد على : تاريخ العرب قبل الإسلام ١٠٢/٧ ، ط المجمع العلمى بغداد ١٩٥٧ م ، عن Maria Hofner: Altsadarabische Grammatik P. 60

- [٢٥٠] هنرى فليش : العربية الفصحى ٧٨ .
- [٢٥١] د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- [٢٥٢] ابن جنى : الخصائص ٤٧/٣ .
- [٢٥٣] السابق نفسه : ٤٩/٣ .
- [٢٥٤] السابق نفسه : ٤٢/٣ .
- [٢٥٥] د/ أحمد سليمان ياقوت : دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى ص ١٧٧ ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٠ م .

## الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
١ - [أ] أهداف البحث .	٢
[ب] موضوع البحث .	٣
[ج] مشكلة البحث .	٤
[د] وسائل المعالجة .	٦
٢ - [أ] التعبير بالفعل والأدوات .	٧
- صيغة الطلب والمقام .	١٤
- فى منظور الصناعة النحوية .	٢٥
- النهى .	٣٠
[ب] التعبير عن معنى الفعل ووظائفه بالبدائل.	٣٦
٣ - خاتمة ونتائج .	٥٤
مصادر ومراجع .	٥٦
فهرست .	٧٠



